بحوث رجالية
في كتب تفسيرية

٥

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ
فِي اَلتَّفْسِيرِ اَلْمَنْسُوبِ لِلْإِمَامِ
اَلْعَسْكَرِيِّ عليه السلام

سلسلة بحوث رجالية في كتب تفسيرية/ ٤

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ
فِي اَلتَّفْسِيرِ اَلْمَنْسُوبِ لِلْإِمَامِ
اَلْعَسْكَرِيِّ عليه السلام

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة مُحققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجالیه فی تفسیرالمنسوب للامام‌العسکری علیه‌السلام/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران: دارالکوخ، ١٤٤٤ق.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ١٤٦ص.
فروست : سلسله بحوث رجالیه فی کتب تفسیریه؛ ٤.
شابک : ۹۷۸-۶۲۲-۹۳۷۲۸-۳-۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
موضوع : حسن‌بن علی (ع)، امام یازدهم، ۲۳۲ - ۲۶۰ق.
موضوع : Hasan ibn Ali, Imam XI, 846 - 873
موضوع : تفاسیر شیعه -- قرن ۳ق.
Qur'an -- Shiite hermeneutics -- 9th century
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه -- نقد و تفسیر
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Criticism and interpretation
رده بندی کنگره : BP١١٤ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٩٢٨١٣١٣

بُحُوثٌ رِجَالِيَّةٌ فِي اَلتَّفْسِيرِ اَلْمَنْسُوبِ لِلْإِمَامِ اَلْعَسْكَرِيِّ عليه‌السلام

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م - ١٤٠٢ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه‌السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٤٦ صفحة

ردمک: ۹۷۸-۶۲۲-۹۳۷۲۸-۳-۸

الناشر: دارالکوخ

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في علم الرجال، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، جعلنا محورها الحديث عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، والبحث فيه من جهات متعددة.

وقد يسّر الله تعالى الانتهاء من هذه الأبحاث، ورغب جمع من أهل الفضل أنْ تنشر هذه الأبحاث؛ بغية تعميم الاستفادة منها، فاستجبنا لطلبهم هذا، فكانت هذه الصفحات، راجين من الله تعالى أنْ يوفقنا لإتمام المطلوب، ويعيننا على ذلك بعونه ومنّه، إنه كريم مجيب الدعاء .

والحمد لله رب العالمين

مقدمة

الحديث عن مفردات ومحتويات التفسير المنسوب للإمام العسكري(عليه السلام):

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) -بحسب تتبّعنا الشخصي له- متكوّن من مقدّمة في فضل القرآن وآداب قرآئته.

ومن ثمّ يبدأ بالحديث عن البَسملة، وتفسيرها، وتفسير سُورة الحمد، وفضل قرآءتها، ومن ثَمّ يبدأ بتفسير آيات متنوّعة مع ما اُستدرِك من بعض الآيات في بعض السُّور:

كسورة البقرة، وآل عمران، والنّساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتّوبة، ويونس (عليه السلام)، وهود (عليه السلام)، ويوسف (عليه السلام)، والرّعد، والحجر، والنّحل، والإسراء، والكهف، ومريم (عليهما السلام) وطه، والأنبياء، والحجّ، والنّور، والفرقان، والشعراء، والنمل، والقصص، والعنكبوت، والرّوم، ولقمان، والأحزاب، ويس، والصّافات، والزمر، وغافر، وفصّلت، والشورى، والزُخرف، والدّخان، والحُجُرات، والطور، والنّجم، والمجادلة، والحشر، والتحريم، والملك، والدهر (الإنسان)، والطارق، والعلق، وقريش، والإخلاص، كلّ ذلك بحسب تتبّعنا الشخصي له.

والمجموع كلّه لا يتعدّى بضع مئات من الآيات الكريمة، وتفسير هذه الآيات يمثل مقداراً معيناً من الكتاب، وتفسيرات هذه الآيات من نَمط التفسير بالمأثور على أهل البيت (عليهم السلام)، بروايات مرسلةٍ مرويةٍ مباشرةً عن الإمام المعصوم (عليه السلام)، وفي كثير من الأحيان من دون تصريح باسم الإمام، بل فقط يقول: قال (عليه السلام)، أو قال الإمام (عليه السلام)، وهكذا تعبيرات، وقد يصرّح باسم الإمام (عليه السلام) كقوله:

قال الإمام محمّد بن علي الباقر (عليه السلام)، وبعضها رواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وهناك نَمطٌ آخر من المحتوى:

ويمثّل مقداراً كبيراً من حجم التفسير، وهو عبارة عن مواضيع مختلفةٍ متنوعةٍ منتشرةٍ بين تفسير الآيات الكريمة، وكذلك هي منقولة بنحو المرويات عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وطابعها الإرسال عن الإمام المعصوم (عليه السلام) مباشرةً.

ومن جملة المواضع التي توسّطت تفسير الآيات الكريمة منها:

١ ـ فضل أبي ذر (رضوان الله عليه).

٢ ـ فضل إعانة المجاهدين.

٣ ـ ثواب القَرض.

٤ ـ ثواب نُصرة الضُّعفاء والمظلومين.

٥ ـ ثواب ردّ غَيبة المؤمن.

٦ ـ عبادة الإمام علي (عليه السلام).

٧ ـ في من شكّ في أنّ الحق لعلي (عليه السلام).

٨ ـ في قصّة يوم الغدير.

٩ ـ في معجزاتهم (عليهم السلام).

١٠ ـ في محبّة علي وآله (عليهم السلام).

١١ ـ ما يتمثّل للمنافقين عند حضور الموت.

١٢ ـ في خَلق الإنسان ومراحل نشأته.

١٣ ـ قصّة الفَحّامة.

١٤ ـ في حديث الدجاجة المشوية.

١٥ ـ في تسليم الجبال والصخور والأحجار.

١٦ ـ في حديث الشجرتين.

١٧ ـ في حديث الثقفي وشهادة الشجرة.

١٨ ـ في حديث الطبيب اليوناني مع أمير المؤمنين (عليه السلام).

١٩ ـ في الأمر بالتقيّة.

٢٠ ـ في حديث تكلّم الذراع المسمومة مع النّبي (صلى الله عليه وآله).

٢١ ـ في كلام الذئب مع رسول الله (صلى الله عليه وآله).

٢٢ ـ في الشجرة الّتي نهى الله عنها، شجرة علم محمّد (صلى الله عليه وآله).

٢٣ ـ في فضل الصّلاة على النّبي وآله (عليهم السلام).

٢٤ ـ في قصّة أصحاب السّبت.

٢٥ ـ في قصّة ذبح بقرة بني إسرائيل وسببه.

٢٦ ـ في أنّ ولاية علي (عليه السلام) حسنةٌ لا يضرّ معها سيئةٌ.

٢٧ ـ في بيان معنى الشيعة.

٢٨ ـ في معنى الرّافضي، وأنّ أوّل من سُمّي به سَحرة موسى (عليه السلام).

٢٩ ـ في أنّ الوالدين محمّد (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام).

٣٠ ـ في أنّ اليتيمَ الحقيقي هو المنقطع عن الإمام (عليه السلام).

٣١ ـ في أنّ المسكين الحقيقي هم مساكين الشيعة.

٣٢ـ في واقعة العَقبة.

٣٣ـ في حديث المنزلة.

٣٤ـ في توسّل اليهود أمام موسى (عليه السلام) بمحمّد وآله (عليهم السلام).

٣٥ـ في حديث الحدائق.

٣٦ـ في أنّ الجدال على قسمين.

وغيرها العشرات من هذه المواضيع على هذه الشاكلة بروايـاتٍ ذات طابع الإرسال.

الكلام في حادثة كتابة هذا التفسير

الأصل في الحادثة في الكتابة هو أنّه:

((قال محمّد بن علي بن جعفر دقّاق[١] قال: حدّثني الشيخان الفقيهان، أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، وأبو محمّد جعفر بن أحمد بن علي القمّي[٢]، قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (قدس سره)، قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر، الاسترآباذي، الخطيب[٣]، قال: حدّثني أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيّار[٤]، وكانا من الشيعة الإمامية، قالا:

كان أبوانا إماميّين، وكانت الزيدية هم الغالبون

(١) في بعض النسخ جعفر بن الدقاق.

(٢) في بعض النسخ جعفر بن علي بن أحمد، وهو مصحف، والذي يروي عن الشيخ الصدوق هو الشيخ أبو محمد جعفر بن أحمد بن علي القمّي الإيلافي، نزيل الري، مصنّف كتاب جامع الأحاديث ونوادر الأثر والغايات وغيرها، وذكره الشيخ الطوسي في من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام).

(٣) وهو المعروف بأبي الحسن الجرجاني المفسر.

(٤) ورد في نسخة سنان، وفي نسخة يسار.

بإسترآباذ[١]، وكنّا في إمارة الحسن بن زيد العلوي[٢]، الملقّب بالدّاعي إلى الحق إمام الزيدية، وكان كثير الإصغاء إليهم، يقتل النّاس بسعاياتهم، فخشينا على أنفسنا، فخرجنا بأهلينا إلى حضرة الإمام أبي محمّد الحسن بن علي بن محمّد أبي القائم (عليه السلام)، فأنزلنا عيالاتنا في بعض الخانات، ثمّ استأذنا على الإمام الحسن بن علي (صلى الله عليه وآله)، فلمّا رآنا قال: مرحباً بالآوين إلينا، الملتجئين إلى كَنَفَنا، قد تقبّل الله تعالى سعيكما، وآمن روعكما، وكفاكما أعداءكما، فانصرفا آمنين على أنفسكما وأموالكما.

فعجبنا من قوله ذلك لنا، مع أنّا لم نشك في صدق مقاله،

---

(١) استرآباذ: بالذال المعجمة-: بلدة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان. وجرجان: مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان. ينظر: البغدادي، مراصد الاطلاع ١/ ٧٠، ٣٢٣.

(٢) وهو الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل، (جالب الحجارة) بن الحسن بن زيد بن حسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، صاحب طبرستان، ظهر بها في سنة (٢٥٠) للهجرة، ومات بطبرستان مملكاً عليها. ينظر: ابن النديم، الفهرست: ص٢٤٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣/ ١٣٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ٧/ ١٣٤ ، ٤٠٧، ابن عنبة، عمدة الطالب: ص٩٢، الطبري، تاريخ الطبري: ٧/ ٤٢٩، الأمين، أعيان الشيعة : ٥/ ٨٥.

فقلنا: فماذا تأمرنا أيّها الإمام أن نصنع في طريقنا إلى أن ننتهي إلى بلد خرجنا من هناك؟ وكيف ندخل ذلك البلد ومنه هربنا، وطلب سلطان البلد لنا حثيث، ووعيده إيّانا شديد؟

فقال (عليه السلام): خلّفا عليَّ ولديكما هذين لأفيدهما العلم، الّذي يشرّفهما الله تعالى به، ثمّ لا تحفلا بالسّعادة، ولا بوعيد المسعى إليه، فإنّ الله عزّ وجلّ يقصم السعاة، ويلجأهم إلى شفاعتكم فيهم عند من قد هربتم منه.

قال أبو يعقوب، وأبو الحسن: فأتمرا لِما أُمِرا، وقد خرجا وخلّفانا هناك، وكنّا نختلف إليه، فيتلقّانا ببر الآباء، وذوي الأرحام الماسّة، فقال لنا ذات يوم: إذا أتاكما خبر كفاية الله عزّ وجلّ أبويكما، وأخزائه أعداءهما، وصدق وعدي إيّاهما، جعلت من شكر الله عزّ وجلّ أن أفيدكما تفسير القرآن، مشتملاً على بعض أخبار آل محمّد (صلى الله عليه وآله)، فيعظم الله تعالى بذلك شأنكما.

قالا: ففرحنا وقلنا: يا بن رسول الله، فإذا نأتي على جميع علوم القرآن ومعانيه؟

قال (عليه السلام): كلّا، إنّ الّصادق (عليه السلام) عَلَّم -ما أريد أن أعلّمكما- بعض أصحابه، ففرح بذلك، وقال: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد جمعت علم القرآن كلّه؟ فقال (عليه السلام): قد جمعت

خيراً كثيراً، وأوتيت فضلاً واسعاً، لكنه مع ذلك أقلّ قليل من أجزاء علم القرآن، إنّ الله عزّ وجلّ يقول:

((قُلْ لَوْ كانَ الْبَحْرُ مِداداً لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي وَ لَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً))[1]، ويقول: ((وَ لَوْ أَنَ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ))[2]، وهذا علم القرآن ومعانيه، وما أودع من عجائبه، فكم ترى مقدار ما أخذته من جميع هذا القرآن؟ ولكنّ القدر الذي أخذته قد فضّلك الله تعالى به على كلّ من لا يعلم كعلمك ولا يفهم كفهمك.

قالا: فلم نَبرح من عنده حتّى جاءنا فيجٌ[3] قاصداً من عند أبوينا بكتاب يذكر فيه: إنّ الحسن بن زيد العلوي قتل رجلاً بسعاية أولئك الزيدية واستصفى ماله، ثمّ أتته الكتب من النّواحي والأقطار المشتملة على خطوط الزّيدية بالعذل

---

(١) سورة الكهف: آية ١٠٩.

(٢) سورة لقمان: آية ٢٧.

(٣) الفيج فارسي معرّب، والجمع فيوج، وهو الذي يسعى على رجليه، وفي الحديث هو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢/ ٣٥٠.

الشّديد والتوبيخ العظيم، يُذكر فيها أنّ ذلك المقتول كان أفضل زيدي على ظهر الأرض، وأنّ السُعاة قصدوه لفضله وثروته، فتنكر لهم، وأمر بقطع آنافهم وآذانهم ، وأنّ بعضهم قد مَثّل به لذلك، وآخرين قد هربوا، وأنّ العلوي ندم واستغفر، وتصدّق بالأموال الجليلة بعد أن ردّ أموال ذلك المقتول على ورثته، وبذل لهم أضعاف ديّة وليهم المقتول واستحلّهم، فقالوا:

أمّا الديّة فقد أحللناك منها، وأمّا الدّم فليس إلينا، إنّما هو إلى المقتول والله الحاكم، وأنّ العلوي نذر لله (عزّ وجلّ) أن لا يعرض للنّاس في مذاهبهم، وفي كتاب أبويهما: أنّ الدّاعي إلى الحق الحسن بن زيد قد أرسل إلينا ببعض ثقاته بكتابه وخاتمه وأمانه، وضمن لنا ردّ أموالنا، وجبر النقص الذي لحقنا فيها، وإنّا صائران إلى البلد، ومتنجّزان ما وعدنا.

فقال الإمام (عليه السلام): إنّ وعدَ الله حق.

فلمّا كان اليوم العاشر، جاءنا كتاب أبوينا: أنّ الدّاعي إلى الحق قد وفّى لنا بجميع عِداته، وأمرنا بملازمة الإمام العظيم البركة الصادق الوعد.

فلمّا سمع الإمام (عليه السلام) بهذا، قال:

هذا حين إنجازي ما وعدتكما من تفسير القرآن، ثمّ

قال (عليه السلام): قد وظّفت لكما كلّ يوم شيئاً منه تكتبانه، فالزماني وواظبا عليَّ يوفّر الله تعالى من السعادة حظوظكما.

فأوّل ما أملى علينا، أحاديث في فضل القرآن وأهله، ثمّ أملى علينا التفسير بعد ذلك، فكتبناه في مدّة مقامنا عنده، وذلك سبع سنين[1] نكتب في كلّ يوم منه مقدار ما ننشط له.

فكان أوّل ما أملى علينا وكتبناه، قال الإمام (عليه السلام):

حدّثني أبي علي بن محمّد، عن أبيه محمّد بن علي، عن أبيه علي بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمّد الصادق، عن أبيه الباقر محمّد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين زين العابدين، عن أبيه الحسين بن علي سيّد المستشهدين، عن أبيه أمير المؤمنين وسيّد الوصيين، وخليفة رسول ربّ العالمين، وفاروق الأمّة، وباب مدينة الحكمة، ووصي رسول ربّ الرّحمة علي بن أبي طالب (عليهم السلام)))[2].

---

(١) علمًا أنّ أول إمامة الإمام العسكري (عليه السلام) يوم شهادة والده (عليه السلام) في الثالث من رجب سنة (٢٥٤)للهجرة، وآخره يوم شهادته الثامن من ربيع الأول سنة (٢٦٠) للهجرة، وكانت مدة إمامته (عليه السلام) تزيد على ست سنين، بثمانية أشهر وخمسة أيام.

(٢)التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام): ص ٩ ـ ١٣.

المسيرةُ التاريخيةُ لكتاب التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام):

بحسب تتبّعنا واستقراءاتنا الشخصية، فإنّه تبدأ مسيرة الكتاب بحسب كتابته بعد عصر الشيخ الصدوق؛ وذلك لأنّ السند المطبوع من التفسير يبدأ بـ(قال محمّد بن علي بن جعفر الدقّاق) وهو يرويه عن:

١ ـ أبي الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان.

٢ ـ أبي محمّد جعفر بن محمد بن علي القمّي.

وهما قالا: حدّثنا الشيخ أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (قدس سره)، أي الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة).

وبالتالي، فلا ورود لذكر التفسير في الكافي للكليني (قدس سره) (المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة)، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فقد ذكر جمع ممن كتب في التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): أنّ من أوائل من قال بكونه تفسيراً معتبراً

ونقل عنه، الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)، وجعلوا إيراده للروايات مروية في كتبه في غير مورد من كتبه، كالتوحيد، والعيون، والأمالي، والعِلل، ومعاني الأخبار، روايةً عن محمّد بن القاسم المفسّر، الاسترآبادي، الّذي روى عنه كذلك التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، جعلوه دليلاً على اعتبار التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) عند الشيخ الصدوق (قدس سره).

ولكنّ الظاهر أنّ هذا المعنى لا يستقيم؛ وذلك لأنّ الشيخ الصدوق وإن روى هذا التفسير عن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي بحسب النسخة المطبوعة، ولكن:

أولاً:

يحتمل أنْ تكون هذه النسخة -كما سيأتي بيانه[1]- أصلًا غير معتبرةٍ، وغير موثوقٍ بصدورها عن الشيخ الصدوق (قدس سره)، وغير مطابقةٍ لنسخةِ الأصل.

ثانياً:

أنّه حتّى على تقدير صحّتها واعتبارها ومطابقتها، فإنّ

(١) ينظر: ص٨٨ وما قبلها.

مجرد روايته عن المفسّر الاسترآبادي لا يعني بالضرورة روايته عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، بل تكون روايته أعم، فقد يكون مصدرها التفسير، وقد يكون مصدرها غير التفسير.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّ الصدوق (قدس سره) لم يصرّح كما في من لا يحضره الفقيه وغيره من كتبه، بأنّه أخذ الرواية من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام).

ويعضُد ذلك:

أنّ طبيعة الرّوايات عامّة تتكلم عن الأصول المعروفة، فكما يمكن أن يكون قد أخذها عنه، فكذلك يمكن أن يكون قد أخذها عن كتابٍ آخر وكتب أخرى، حيث روى عن محمّد بن سنان، عن طلحة بن زيد، قال: سمعتُ أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول: العامل على غير بصيرةٍ كالسائر على غير الطريق، فلا تزيده سرعة السير من الطريق إلّا بُعداً))[1].

فإنّه كذلك رواه في العيون، والأمالي عن المفسّر الجرجاني،

(١) الصدوق: من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٠١ ح٥٨٦٤.

راوي التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، عن آبائه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقيل: رواه الكليني في الحسن كالصحيح، كما أشار إلى ذلك محقق كتاب من لا يحضره الفقيه[١].

ولكن ظاهر كلمات الشيخ الصدوق (قدس سره) -في غير مورد- أنّه يروي عن محمّد بن القاسم الجرجاني المفسّر من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، كما في كتاب التوحيد، نقلاً في باب معنى بسم الله، حدّثنا محمّد بن القاسم الجرجاني المفسّر (رحمه الله) قال:

((حدّثنا أبو يعقوب، يوسف بن محمّد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيار، وكانا من الشيعة الإمامية، عن أبويهما، عن الحسن بن علي بن محمد (عليه السلام)))[٢].

وهو باب ورد ذكره في التفسير المطبوع، والمنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، كما تقدّم ذكره[٣].

نعم، يُلاحظ على هذا الكلام ما تقدّمت الإشارة إليه[٤]،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) الصدوق، التوحيد: ص ٢٣٠ ب: معنى أن القرآن غير مخلوق ح ٥.

(٣) يراجع: ص ٢١.

(٤) يراجع: ص١٤-١٥.

والواردة في مقدّمة التفسير المطبوع، من أنّ يوسف بن محمّد بن زياد، وعلي بن محمّد بن سيّار، يرويان التفسير مباشرةً عن الإمام العسكري (عليه السلام)، ومقتضى هذا الكلام من الشيخ الصدوق (قدس سره) أنّهما يرويان عن أبويهما، عن الإمام العسكري (عليه السلام).

ولكنّ صريح التفسير أنّ أبويهما قد تركاهما وذهبا إلى استرآباد، وخلّفاهما في سامراء عند الإمام العسكري (عليه السلام)، وهذا تهافتٌ واضحٌ في الكلام.

وكذلك يحتمل أن يكون نقل الصدوق مشافهةً أو مناولةً، ولكن من غير التفسير الذي هو محل كلامنا في المقام.

وكذلك يمكن أن يُقال:

أنّ ما ورد من مورد واحد في كتاب من لا يحضره الفقيه يمكن أن يكون عن طريق المشافهة، وإلاّ لو كان عن طريق نسخة من التفسير كانت لدى الشيخ الصدوق (قدس سره)، لأكثر من النّقل عنه، ولما اقتصر على مورد واحد منه من بين آلاف مرويات من لا يحضره الفقيه.

وعليه، فالواضح من كلّ ما تقدّم:

نقل الشيخ الصدوق عن رواية محمّد بن القاسم المفسر

الاسترآبادي فقط، ومن الواضح أنّ ذلك النقل لا يدلّ على المدّعى، من نقله عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام).

ومن الواضح أنّ مجرد نقل الصدوق (قدس سره) عن شخص، ليس داعياً وسبباً وأمارةً على اعتبار مروياته، فقد نقل الصدوق (قدس سره) عن جمع ممّن لم يعتبر أهل الرّجال مروياتهم، والشواهد على ذلك كثيرةٌ، أشرنا إليها مفصلاً في كتابنا (بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه) فراجع[1].

فالمتحصّل:

أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) لم يصرح في كتبه بالرواية عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، ولا أشار إلى ذلك التفسير أصلاً.

هذا الكلام كلّه في القرن الرابع الهجري.

وأمّا في القرن الخامس الهجري:

فلم يتعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى ٤٦٠ للهجرة)، لذكر التفسير في فهرسته، ولا في رجاله، ولم ينقل عنه لا في تهذيب الأحكام، ولا في الاستبصار، -بحسب تتبّعنا واستقرائنا

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه.

الشخصي لكلا الكتابين (الرجال والفهرست)-.

وكذلك فعل النجاشي (رحمه الله) (المتوفى ٤٥٠ للهجرة)، حيث لم يشِر إلى التفسير في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، بحسب استقراءنا الشخصي للكتاب.

نعم، تعرّض للإشارة إلى التفسير ابن الغضائري في رجاله، وقال عنه في ترجمة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي:

((روى عنه[1] أبو جعفر ابن بابويه[2]، ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر علي بن محمّد بن سيّار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه بأحاديث من هذه المَناكير))[3].

نعم، لابدّ من الوقوف هنا عند جهاتٍ:

---

(١) أنّه يقصد (روى عنه) أي عن المفسر الاسترآبادي.

(٢) يقصد الشيخ الصدوق كما ورد ذلك في بداية النسخة المطبوعة من التفسير.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٨ الرقم ١٤٨.

الجهة الأولى:

أنّه قد أُعترِض على هذا الكلام بعِدّة اعتراضات، منها:

الاعتراض الأوّل:

أنّ تصنيفات ابن الغضائري نفسه ضعيفةٌ. وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد عليها.

الاعتراض الثّاني:

أنّ الصدوق الآخذ عن محمد بن القاسم المصاحب له، الذي قد أكثر النقل عنه من هذا الكتاب في أكثر كتبه، وما يذكره إلا ويعقّبه بقوله: (رضي الله عنه) أو (رحمه الله)، وقد يذكره مع كنيته، فكيف خفي عليه ضعفه وكذبه؟

الاعتراض الثّالث:

كيف خفي ضعفه وكذبه على الجماعة الّذين رووا هذا التفسير؟ الموضوع بزعم ابن الغضائري عن الصدوق، وهم عدّة، منهم الحسين بن عبيد الله الغضائري، والد أحمد صاحب الرّجال، كما في إجازة المحقّق الكركي، حيث قال ضمن إجازته للقاضي صفي الدّين عيسى قال:

((ولنورد حديثاً واحداً ممّا نرويه متصلاً، تبرّكاً وتيمناً

وجرياً على عادتهم الجليلة الجميلة، فنقول:

أخبرنا شيخنا العلّامة أبو الحسن علي بن هلال، بالإسناد المتقدّم إلى شيخنا الإمام أبي عبد الله محمّد بن مكّي السعيد الشهيد قال:.....، وأعلى منه بالإسناد إلى الإمام جمال الدين الحسن بن مطهر..... وأعلى منهما بالإسناد إلى شيخنا الشهيد.... وأعلى من الجميع بالإسناد إلى العلّامة جمال الدّين أحمد بن فهد..... عن الشيخ الإمام عماد الفرقة الناجية، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، أخبرنا أبو جعفر محمّد بن بابويه، حدّثنا محمّد بن القاسم المفسر الجرجاني، حدّثنا يوسف بن محمّد بن زياد، وعلي بن محمّد بن سنان.....قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبعض أصحابه ذات يوم: يا عبد الله، أحبب في الله، وأبغُض في الله، وعادِ في الله، فإنّه لا تنال ولاية الله إلا بذلك، ولا يجد رجلٌ طعمَ الإيمان وإن كَثُرت صلاته وصيامه، حتّى يكون كذلك، وقد صارت مؤاخاةُ النّاس يومكم هذا أكثرها في الدّنيا، عليها يتوادّون، عليها يتباغضون، وذلك لا يُغني عنهم من الله شيئاً.

فقال الرّجل: يا رسول الله، كيف أعلم إنّي واليتُ وعاديتُ

في الله عزّ وجلّ؟ ومن ولي الله حتّى أواليه؟ ومن عدوّه حتّى أعاديه؟

فأشار رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى علي (عليه السلام)، قال: ألا تَرى هذا؟

قال: بلى.

قال: ولي هذا ولي الله فوالِهِ، وعدوّ هذا عدوّ الله فعادِهِ، والِ ولي هذا ولو أنّه قاتل أبيك وولدك، وعادِ عدوّه ولو أنّه أبوك وولدك))[1].

والحديث المذكور مع ذلك السند، موجود في تفسير العسكري (عليه السلام)[2]، وكذا معاني الأخبار، وعيون الأخبار، وعلل الشرائع كلّها للصدوق، كما في البحار[3].

قال المحدّث النوري بعد نقل كلام المحقّق:

((ويظهر منه أنّ هذا التفسير عنده في غاية الاعتبار، ولاقتصاره في نقل الخبر المرسوم عندهم، نقله في آخر كثير من

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٥/ ٧٨-٧٩.

(٢) ينظر: التفسير المنسوب للامام العسكري (عليه السلام): ص ٦٩٠.

(٣) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٢٧/ ٥٤ ـ ٥٥.

الإجازات، كما يظهر منه أيضاً أنّ الشيخ والغضائري[1] رواياه عنه (عليه السلام) بالسّند المذكور، فيكون معتبراً عندهما، وإلا لاستثناياه من مروياتهما، كما لا يخفى على من عرف طريقة المشايخ))[2].

الاعتراض الرابع:

أنّ سهل الديباجي وأباه غير داخلين في سند هذا التفسير، ولم يذكرهما أحد فيه.

ولنا في المقام كلام مع جميع هذه الاعتراضات:

فهي اعتراضاتٌ مردودةٌ بأجمعها،

أمّا الاعتراض الأول، فمردودٌ بالقول:

إنّ المختار -كما هو الصحيح بناءً على التحقيق- صحّة تضعيفات ابن الغضائري، بل أنّ الرّجل من نقّاد الأخبار، ومن المؤسف ضياع القسم الأكبر من كتابه، فالرّجل من المدّققين جداً في أحوال الرجال، وقد تعرضنا في مباحثنا الرّجالية بكلتا حلقتيها لحال كتابه وتعرّضنا -بحمد الله- في بحث مستقل طبع بعنوان كتاب مستقل وهو (رجال ابن

(١) المراد به والد صاحب كتاب الضعفاء الذي قال: هذا التفسير موضوع.

(٢) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ١٨٩-١٩٠.

الغضائري)، فراجع[١].

وعليه، فتضعيفاته معتبرةٌ، ولا وجه للقول لما قيل من ضعفها، بل لا وجه للتفصيل بين رد تضعيفاته، وقبول غير التضعيفات من المعلومات التي وردت في كتابه، بل كلّ ما ورد فيه من معطياتٍ في أحوال الرّواة فهو معتبر.

وأمّا الردّ على الاعتراض الثاني، فهو:

أنّ الترحّم عموماً لا يدلّ إلاّ على أنّ المُترحَم عليه مورد عناية واهتمام المُترحِم، دون الأكثر من ذلك، وهو من التعبيرات المستحبة بين المؤمنين بل المسلمين كافة، ولا علاقة لها بالإشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى الوثاقة في الحديث؛ وذلك من جهة ما تقدّم بيانه مفصلاً -في ألفاظ التوثيق- من أنّ الترحّم إنّما ينبع وينشأ من دائرة الألفاظ الأخلاقية المتشرعيّة، بينما ما يمكن أن يكون أمارة على الوثاقة في الحديث، إنّما هي الألفاظ التي تنبع وتنشأ من دائرةٍ علميةٍ، كتعبيرهم بثقة، أو ثقة في الحديث، ونحو ذلك، وقد فصّلنا الحديث في ألفاظ التوثيق في هذه الأوجه فلاحظ[٢].

---

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل.(مخطوط).

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص٥٧.

وأمّا الترضّي فإنّنا وإن كنّا قد اعتبرنا أصل دلالة الترضّي على الوثاقة في الحديث بنحو المقتضي، ولكن فصّلنا الكلام بلحاظ المترضّي نفسه، فقبلنا دلالته على الوثاقة إذا صدر من البعض دون البعض الآخر بعد أن قمنا بعملية استقراء للموارد.

وفي المقام فإنّه لا يدلّ الترضّي على الوثاقة في الحديث؛ وذلك لأنّه قد صدر من الشيخ الصدوق (قدس سره)، وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في أبحاثنا في الترضّي فراجع[1].

نعم، لو كان قد صدر مثل هذا الترضّي عن مثل الشيخ الطوسي، أو النّجاشي، لقلنا بدلالته على الترضّي، وتفصيل الكلام تقدّم في ألفاظ التوثيق[2].

وأمّا الاعتراض الثالث، فالردّ عليه هو:

أنّه لم تصل إلينا كتب الغضائري الرجالية، حتّى يمكن أن يُقال: بأنّه قد خفي عنه ضعف حال محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، وهذا أول الكلام، هذا من جانبٍ.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص٩٠-٩١.

ومن جانبٍ آخر، فهذه الطرق والإجازات العامّة إجازاتٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ، ولا دلالة فيها -لا من قريب ولا من بعيد- على الالتزام بعدم الإجازة إلاّ عن الثقة في الحديث، بل غايتها والمراد منها، الدخول في سلسلة الروايات عن الأئمة المعصوم (عليهم السلام)، في ضمن هذه السلسلة الشريفة، وضمان عدم انقطاعها، وهي حالةٌ تبرّكيةٌ أكثر من كونها حالة علمية تختص بالحديث وتنقيحه.

ويعضده:

أنّه لم يتعرّض الحسين بن عبيد الله في هذه الإجازة إلى حال محمّد بن القاسم المفسّر الجرجاني، ولا إلى حال غيره؛ لأنّ الغاية من تلك الإجازات الشرفية إنّما هو الدخول في ضمنها، وفي ضمن السند المنتهي إلى المعصومين (عليهم السلام)، لا أنّ الغاية هو تنقيح أحوال من وقع فيها، كما هو واضح.

وأمّا الاعتراض الرّابع، فيردّ عليه:

أنّه ما ذُكِر من عدم ورود سهل الديباجي وأبيه في السند فهو صحيح، ولعلّه سقط في العبارة أو اشتباه، خصوصاً وأنّ الكتاب لم يسلَم من نوائب الدّهر، وسقط منه الشيء الكثير، واحتمل المحقّق التُستري (قدس سره) أنّ في الكلام سقطاً، وأصل

العبارة التفسير موضوع، كما عن سهل الديباجي، عن أبيه[1]، وهذا لا يضرّ بدلالة قول ابن الغضائري على أنّ التفسير موضوع.

الجهة الثانية:

وهو أنّ الغضائري نسب التفسير في كلامه إلى الإمام أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، بينما الواصل إلينا هو نسبة التفسير إلى الإمام الحسن بن علي العسكري (صلى الله عليه وآله).

فالمشتهر بين علماء الشيعة أنّهم يلقّبون الإمام الهادي (عليه السلام) بصاحب العسكر، ويخصّونه بذلك دون ولده الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وكذلك يلقّبون الإمام الهادي (عليه السلام) بالعسكري، وكذلك تُسمّى لحد الآن العتبة العسكرية بالعسكريين.

وذُكِر في منشأ تسمية الإمام الهادي (عليه السلام) بصاحب العسكر، أنّه أظهر عسكرَه من الملائكة للمتوكّل العبّاسي، حينما أراد المتوكّل إرهابه وإخافته، حينما عرض عليه عسكره من الأتراك، وهم تسعون ألف رجلٍ مدجّجين بالسلاح[2].

(١) ينظر: التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ٢١٥.

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩ نقلًا عن رياض

بينما ذكر في القاموس: ((العَسْكَرُ : الجمعُ ..... واسْمُ سُرَّ مَن رَأى وإليه نُسِبَ العَسْكَرِيَّانِ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليِّ بنِ موسى بنِ جعفرٍ وولدُهُ الحسنُ وماتا بِها))[1].

نعم، يمكن أن يُقال: أنّ المراد في التفسير هو الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)؛ وذلك للتصريح بإسمه الشريف في مقدمة الكتاب غير مرّةٍ، وأنّه الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن محمّد، أبو القائم (عليهما السلام).

ولكن يمكن أن يُقال: أنّ هناك قرينة على أنّ التفسير يُنسَب إلى الإمام الهادي (عليه السلام)، وهي أنّ الراويين للتفسير ذكرا في مقدمة المطبوع من التفسير، أنّ مدّة كتابة التفسير سبع سنوات[2]، وهي مدّة تتجاوز مدة إمامة الإمام العسكري (عليه السلام)، التي هي ست سنين من سنة (٢٥٤) إلى (٢٦٠) للهجرة.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ مسيرة التفسير في القرن الرّابع والخامس لم يُصرّح بإسمه

العلماء، المجلسي، بحار الأنوار: ٥٠/ ١٥٥ ب: معجزات الإمام الهادي (عليه السلام) ح ٤٤.

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ٢/ ٨٩ مادة عسكر.

(٢) ينظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ١٢.

في كتب الأعلام، ومن صرّح باسمه فقد خُدِش فيه بالوضع تارةً، وبالضعف من الرّواة، تارةً أخرى.

وأمّا القرن السادس الهجري :

ففيه ثلاث محطّات مهمة يجب التوقف عندها:

المحطّة الأولى:

محطّة الشيخ أبي منصور الطبرسي (المتوفى ٥٤٨ للهجرة) في كتابه الاحتجاج، حيث ذكر في مقدمة كتابه ما نصّه:

((ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده؛ إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السِيَر والكتب بين المخالف والمؤالف، إلا ما أوردته عن أبي محمّد الحسن العسكري (عليه السلام)، فإنّه ليس في الاشتهار على حدّ ما سواه، وإن كان مشتملاً على مثل الذي قدّمناه.

فلأجل ذلك، ذكرت أسناده في أول جزء من ذلك دون غيره؛ لأنّ جميع ما رويت عنه (عليه السلام) إنّما رويته بإسنادٍ واحدٍ، من جملة الأخبار التي ذكرها (عليه السلام) في تفسيره، والله المستعان فيما قصدناه، وهو حسبي ونِعم الوكيل))[1].

---

(١) الطبرسي، الاحتجاج: المقدمة: ١/ ٤.

ولكن من الواضح أنّ ظاهر كلام الطبرسي في المقام، إنّما هو الخدش فيما وصله من التفسير، لا إثبات اعتباره والتعويل عليه، كما هو واضح؛ وذلك لأنّ ما ورد فيه لم يكن مجمعاً عليه، ولا ممّا دلّت العقول إليه، ولا هو ممّا اشتهر عند الخاصة والعامة، وهذا يعني أنّ مروياته غريبة، أو غير مألوفة، أو غير متفق عليها، ونحو ذلك، وهو كلام ظاهر في الخدش، ولا أقله غير دال بنحو من الأنحاء على اعتبار مرويات التفسير والركون إليه، مع أنّ دلالته على الخدش قريبة جداً.

مضافاً إلى أنّ صاحب حاشية مجمع البيان، الميرزا أبا الحسن الشعراني قال: ((ولم ينقل المصنف (الشيخ الطبرسي) عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)))[1].

المحطّة الثانية:

وهي محطّة ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة)، حيث ذكر التفسير في معالم العلماء ووصفه بالقول:

((الحسن بن خالد البرقي، أخو محمد بن خالد، من كتبه تفسير العسكري (عليه السلام) من إملاء الإمام (عليه السلام) مائة وعشرون

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٦٨٦.

مجلّـدة))[1].

ومـن الواضـح أنّ هـذه المحطّـة تخـدش في صحـة واعتبـار مـا وصلنـا مـن التفسـير مـن جهتـين:

الجهة الأولى:

أنّ مـا وصلنـا مـن التفسـير لا يتجـاوز تفسـير سـورة الفاتحـة، وجـزء مـن سـورة البقـرة، بينـما مـا كان عنـد ابـن شهرآشـوب مائـة وعشريـن مجلّـداً، فمـن الواضـح أنّ مـا وصلنـا لا يسـاوي الواحـد بالمئـة ممّـا كان في الأصـل، وهـذا خـدشٌ واضـحٌ فيـما بـين أيدينـا مـن التفسـير.

الجهة الثانية:

أنّ مـا وصلنـا مـن التفسـير والمطبـوع منـه، بروايـة محمّـد بـن القاسـم المفسّر الاسـترآبادي، وكذلـك هنـاك سـند آخـر، يظهـر مـن كلـمات ابـن شهرآشـوب بروايـة الحسـن بـن خالـد البرقـي، وكذلـك هنـاك سـند ثالـث، ورد في بعـض النسـخ.

((قـال الشـيخ أبـو الفضـل شـاذان بـن جبريـل بـن إسـماعيل القمّـي أدام الله تأييـده: حدّثنـا السـيّد محمّـد بـن شراهتـك الحسـيني

(١) ابن شهرآشوب، معالم العلماء: ص٧٠.

الجرجاني، عن السيّد أبي جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدوريستي، عن أبيه))[1].

وفي بعض النسخ -كما ذكر الكُلباسي في الرسائل الرجالية- أنّه يكمل السند المتقدّم بعد الدرستي بالقول:

((عن الشيخ أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، قال: أخبرنا محمّد بن القاسم، إلى آخر السند المتقدّم))[2].

وبالتالي، فمقتضى كلا الجهتين إنّما هو نحو خدش واضطراب وعدم اطمئنان في ما وصل إلينا من التفسير، سواءٌ من ناحية الكم، أو من ناحية الكيف، أجزاءً أو أسناداً.

المحطّة الثالثة:

وهي محطّة قطب الدين الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ للهجرة):

حيث ذكرت لجنة تحقيق كتاب التفسير المنسوب للإمام

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٧.

(٢) الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٦٢٨.

العسكري (عليه السلام): أنّ صاحب الخرائج القطب الراوندي قد نقل فيه جملة وافرة من هذا التفسير، وكانت قد استندت في هذا الكلام على ما ذكره المحدّث النوري (المتوفى سنة ١٣٢٠ للهجرة) في خاتمة مستدركه[١].

ولكنّنا حينما رجعنا وتتبّعنا كتاب الخرائج للقطب الراوندي، لم نستطيع العثور على مثل هكذا موارد، ولعلّ من يتتبّع يجد ما لم نجده.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ القرن السادس الهجري كذلك لم يشهد تصريحاً واضحاً بوجود الكتاب، واعتبار مروياته، بل لعلّه شهد ظهور قرائن أخرى تخدش في التفسير، كمّاً، وكيفاً، وسنداً.

ولم تشهد نهاية القرن السادس الهجري المتمثّلة بابن إدريس الحلّي (المتوفى ٥٩٨ للهجرة) أي إشارة إلى التفسير، ولا الحديث عنه.

---

(١) ينظر: النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: ٣/ ٦٦١، التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٦٨٩.

وأمّا الكلام في القرن السابع الهجري:

فلم يرد فيه ذكرٌ للتفسير، مع أنّ هذا القرن فيه محطّاتٌ مهمّةٌ، كالمحقق الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٦٧٦ للهجرة)، وكذلك آل طاووس (رحمهم الله)، كالسيّد أحمد بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، والسيّد علي بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٦٤ للهجرة)، وكذلك غيرهم من أهل التحقيق والتدقيق والاهتمام بالكتب والمصنفات لأصحابنا.

ولقد كان لبعضهم كالسيّد علي بن طاووس (رحمه الله) مكتبة كبيرة بالحلّة، فيها الكثير من مصنفات أصحابنا، ومع ذلك لم يذكروا أنّه كانت لديهم نسخة من التفسير، ولم ينقلوا عنها، ولم يشيروا إليها، مع أنّهم قد امتازوا واختصوا بالإشارة إلى جملة كبيرة من الكتب النادرة لأصحابنا؛ من جهة وقوع نُسخٍ نادرةٍ بين أيديهم.

وأمّا الكلام في القرن الثامن الهجري:

فقد تصدى العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى سنة ٧٢٦ للهجرة)، للحديث عن الكتاب وسنده في خلاصة الأقوال، حيث ذكر في ترجمة محمّد بن القاسم في القسم الثاني من كتابه، والمخصّص لغير الثقات، ومن لا يُعتمد عليهم، قال عنه:

((محمّد بن القاسم، وقيل ابن أبي القاسم المفسّر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر علي بن محمّد بن سيّار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه، بأحاديث من هذه المَناكير))[1].

ومن الواضح أنّ كلمات العلامة الحلّي (قدس سره) في المقام، هي عين كلمات ابن الغضائري كما تقدّمت[2]، وفيها طعنٌ واضحٌ، وتضعيف صريح براوي التفسير، مضافاً إلى رمي التفسير بالوضع.

نعم، ما يمكن أن يرد من ملاحظات من جهات عِدّة على هذا الكلام، تقدم الحديث عنها فراجع[3].

بينما لم يتعرّض الشهيد الأول (قدس سره) (المستشهد سنة ٧٨٦ للهجرة) إلى التفسير، ولم يصرّح باسمه، ولم ينقل عنه بالمقدار الذي تتبّعناه.

---

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص٤٠٤ الرقم ١٦٣٤.

(٢) يراجع: ص٢٨.

(٣) يراجع: ص٢٩

وأمّا الكلام في القرن التاسع الهجري:

فلم أقف على من صرّح باسم التفسير، أو تحدّث عنه، أو أخذ منه صريحاً.

وأمّا الكلام في القرن العاشر الهجري:

فلم نجد أعلام هذا القرن قد تعرّضوا للتفسير، ولا الحديث عنه، ولم ينقلوا عنه، كالشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٥ للهجرة).

وأمّا الكلام في القرن الحادي عشر الهجري:

فقد تعرّض محمّد علي الأردبيلي (المتوفّى سنة ١١٠١ للهجرة)، إلى التفسير المذكور، وذكر عين ما ذكره ابن الغضائري، والعلامة الحلّي في حقّه، وبالتالي فهو خدش في التفسير، كما هو واضح[1].

نعم، في هذا القرن بدأت مرحلةٌ جديدةٌ، كالعادة مع معظم الكتب التي حقّقناها وعموم كتب أصحابنا، وهي مرحلة بروز وظهور نُسخ التفسير، والإشارة إليه، واعتبار مروياته، والاعتماد عليه، والتصريح باسمه، وهي مرحلةٌ معروفةٌ في

(١) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ٢/ ١٨٤.

تاريخ كتب الإمامية، وهي مرحلة نهاية القرن العاشر الهجري، وبداية القرن الحادي عشر منه، ونعني مرحلة الأعلام المجلسي الأول (المتوفّى ١٠٧٠ للهجرة)، والمجلسي الثاني (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، والحر العاملي (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة)، والفيض الكاشاني (المتوفّى ١٠٩١ للهجرة)، (قدست أسرارهم جميعاً).

فقد صرّح المحقق الفيض الكاشاني، (المتوفّى ١٠٩١ للهجرة)، باسم التفسير في كتابه الوافي، في باب ما نصّ الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) عليه في بيان أنّه لا يقرب هذه الشجرة، أنّه روي في تفسير العسكري (عليه السلام) أنّ الإمام علي (عليه السلام) قال:... وكذا في غير مورد[1].

وأمّا الحر العاملي (قدس سره) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة)، فقد تعرّض للتفسير في كتابه هداية الأمّة إلى أحكام الأئمّة (عليهم السلام)، حيث ذكر في الفائدة الثالثة في الكتب المذكورة ومؤلّفيها، حيث قال:

((تفسير العسكري (عليه السلام) قد ذكرنا سنده في الكتاب الكبير، وهو تفسيرٌ مشهورٌ معتمدٌ، قد اعتمد عليه رئيس المحدّثين[2]،

(١) ينظر: الكاشاني، الوافي: ٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٣١.

(٢) وهو الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق.

ونقل منه في كتبه كثيراً، حتّى في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك الطبرسي في الاحتجاج، وشهدا له بأنّه معتمدٌ ثابتٌ، وهذا التفسير ليس هو الذي ضعّف فيه بعض علماء الرّجال؛ لأنّ ذاك يُروى عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، وهذا عن أبي محمّد (عليه السلام)، وذاك يرويه سهل الديباجي، عن أبيه، وهما غير مذكورين في هذا التفسير أصلاً، وذاك فيه مَناكير، وهذا خالٍ من ذلك))[1].

ولكن لنا في المقام كلام، حاصله:

أنّه من الواضح أنّ هذا الكلام من صاحب الوسائل (قدس سره) غير تامّ؛ وذلك لأنّ طرقه كطرق العلامة المجلسي في البحار، فهي طُرق إلى عناوين وأسماء الكتب الواردة في الفهارس العامّة، دون كونها طرقاً إلى نُسخٍ خاصةٍ منها، وهي بطبيعتها طرق تبرّكيةٌ شرفيةٌ، وليست مصحوبة بالمناولة لنسخةٍ معيّنةٍ من الكتب، أو مشفوعةٌ بالسّماع أو الاستماع من الشيخ، ونحو ذلك حتّى يمكن أن يُقال: أنّ مقتضاها ثبوت نسخة الكتاب المتداولة بين أيدينا، ومطابقتها مع نسخة الأصل.

ويُضاف إلى ذلك:

---

(١) الحر العاملي، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة (عليهم السلام): ٨/ ٥٥٤.

أنّه لا شهرة للتفسير عند المتقدّمين والمتأخّرين، كما تقدّم بيانه[1] بوضوح، وكذلك قد أُبتلي بتضعيف طرقه، وكثرة أسانيده الّتي رُويت من خلالها هذا التفسير، كما سيأتي مزيد بيان في ذلك لاحقاً[2].

فعليه، ما ذكره صاحب الوسائل (قدس سره) لا يَتُمّ.

ومن جملة من تعرض للتفسير، وذكره في غير مورد، والذي يظهر من كلامه الاعتماد عليه، العلامة المجلسي(قدس سره) (المتوفى ١١١١ للهجرة) في كتابه بحار الأنوار[3]، وكذا في مرآة العقول في غير مورد[4].

ومن الطبيعي أن يكون لتبنّي هذين العلمين -المجلسي والعاملي- للتفسير أثر كبير في مقبوليته عند من جاء من بعدهم من المحدّثين، كما عند المحقّق السيّد هاشم البحراني

---

(١) يراجع: ص٤٤ ومابعدها.

(٢) ينظر: ص٦٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٥/ ١٦٩، ٦/ ٢٠١، ٥٣/ ٣٢٧، ٥٥/ ٣٣، ٥٨/ ١١٣، ٧١/ ٢٤٠، ٨٠/ ٣٤٠، ٩٤/ ١٠٩.

(٤) ينظر: المجلسي: مرآة العقول: ٩/ ٥.

(قدس سره) في حُلية الأبرار[١]، وكذا من كان قريباً من عصرهم كالمحقّق الداماد (قدس سره) (المتوفّى ١٠٤١ للهجرة)، في رسالته الاثنا عشر[٢]، فقد تعرّض للتفسير في غير موردٍ، وقد قال في (شارع النّجاة):

((وأمّا تفسير محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، من مشايخ أبي جعفر بن بابويه، وعَدّه رجال الحديث ضعيفاً، فهو تفسيرٌ مرويٌّ عن رجلين مجهولي الحال، وسنده إلى أبي الحسن الثّالث الهادي العسكري (عليه السلام)، وعدّ القاصرون لا المتبحرون هذا الإسناد معتبراً.

ولكن حقيقة الحال أنّ هذا التفسير موضوع، وسنده إلى أبي محمّد سهل بن أحمد الديباجي، ويحتوي على أحاديث منكرة، وأحاديث كاذبة، وإسناده إلى الإمام المعصوم (عليه السلام) اختلاقٌ وافتراءٌ، وما يتوّهمه المتوّهم في عصرنا هذا من أنّه يجوز أن يكون تفسير العسكري (عليه السلام) هو تفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، فهو أيضاً وهم كاذب، وخيال باطل؛ سببه ضعف الخبرة، ونقصان المهارة، وقلّة الاطلاع على كتب

(١) ينظر: البحراني، حلية الأبرار: ١/ ٦٣.

(٢) ينظر: الداماد، رسالة اثنا عشر (فارسي): ص ١٢.

الرجـال.

ويجـب أن يُعلَـم أنّ لعلـماء العامّـة تفسـيراً، يقولـون أنّـه تفسـير العسـكري[1] ينقلـون منـه في مؤلفاتهـم وتصانيفهـم، ويعتمـدون عليـه، ومصنّـف هـذا التفسـير هـو أبـو هـلال العسـكري، صاحـب هـذا التفسـير ومصنّفـات أخـرى، كـما هـو مبـيّنٌ في المُعـرب والمُغـرب وغيرهمـا))[2].

وأمّا الكلام في القرن الثاني عشر الهجري:

فقـد ذكرنـا أنّ اعتـماد المجلـسي، والعامـلي، والكاشـاني، والبحـراني، وغيرهـم مـن أعـلام القـرن الحـادي عـشر، انعكـس تأثـيراً واضحـاً عـلى مـن جـاء مـن بعدهـم، كالمحقّـق البحـراني، الـذي هـو مـن أعـلام القـرن الثـاني عـشر (المتـوفّى سـنة ١١٨٦ للهجـرة)، فقـد اعتمـد الكتـاب، وتعـرّض لـه في كتابـه المعـروف الحدائـق النـاضرة في غـير مـورد[3].

---

(١) عسـكر محلـة وقرية في مـصر، ومحلة في البـصرة، ومحلة في بيشـاور، وموضع في خوزسـتان، وموضع في نابلُس، واسـم لسـرّ من رأى.

(٢) ينظر: الداماد، شارع النجاة: ١١٨ ـ ١٢١.

(٣) ينظر: البحراني، الحدائق الناضرة: ١/ ٦٣، ١٢/ ٣٤٢.

وأمّا الكلام في القرن الثالث عشر الهجري:

فقد تعرّض له عِدّة فقهاء، منهم الشيخ علي كاشف الغطاء (رحمه الله)، (المتوفّى ١٤١١ للهجرة) في النّور الساطع في الفقه النافع[١]، وكذلك صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفّى ١٢٦٦ للهجرة) في غير مورد[٢]، وكذلك الشيخ الأنصاري (قدس سره) (المتوفّى ١٢٨١ للهجرة)، وتعرّض له في غير مورد، والظاهر اعتباره لديه، كما في القضاء والشهادات[٣]، وكذلك في رسائل فقهية[٤]، وكتاب الخمس[٥]، وكتاب الزّكاة[٦]، وفي مطارح الأنظار[٧].

وأمّا في القرن الرابع عشر الهجري:

فقد تعرّض له الشيخ محمد جواد البلاغي (رحمه الله) (المتوفّى

---

(١) ينظر: كاشف الغطاء، النور الساطع في الفقه النافع: ١/ ١٩٧، ٢/ ١٧.

(٢) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ١٠/ ١٢٦، ١٣/ ٢٠٠، ١٦/ ٣٩، ٣١/ ٣٦٩، ٣٢/ ٢٠١، ٣٨/ ٣٣٣، ٤٠/ ١١٥، ٤١/ ٨٩.

(٣) ينظر: الأنصاري: القضاء والشهادات: ص ١٢٣.

(٤) ينظر: الأنصاري: رسائل فقهية: ص ٣٧.

(٥) ينظر: الأنصاري: الخمس: ص٦٤.

(٦) ينظر: الأنصاري: الزكاة: ص ٣٢٦.

(٧) ينظر: الأنصاري: مطارح الأنظار: ص٢٩٠.

سنة ١٣٥٢ للهجرة)، صاحب تفسير آلاء الرّحمن، حيث قال بحقّ التفسير ما نصّه:

((وأمّا التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) فقد أوضحنا في رسالةٍ منفردة في شأنه، أنّه مكذوبٌ موضوعٌ، وممّا يدلّ على ذلك نفس ما في التفسير من التناقض والتهافت في كلام الراويَين، وما يزعمان أنّه رواية، وما فيه من مخالفة للكتاب المجيد وعلوم التاريخ، كما أشار إليه العلّامة في الخلاصة وغيره))[1].

وفي قبال ذلك، تعرّض له المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل في غير مورد، وقال باعتباره[2].

وأمّا في القرن الخامس عشر الهجري:

فقد تعرّض له جمع، منهم سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) (المتوفّى سنة ١٤١٣ للهجرة)، وذكر بحقّه في ترجمة علي بن محمّد بن سيّار، أقول:

---

(١) البلاغي، آلاء الرحمن: ١/ ٤٩.

(٢) ينظر: النوري، مستدرك وسائل الشيعة: ٥/ ١٨٨، ١/ ١٠١، ٣/ ٤٣٨، ٤/ ١٣٦، ٥/ ٦٦، ٧/ ١٠٧، ١١/ ٢٩٥، ١٢/ ٢٠٢، ١٧/ ٢٦٤.

((التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)، إنّما هو برواية هذا الرّجل، - علي بن محمّد بن سيّار -، وزميله يوسف بن محمّد بن زياد، وكلاهما مجهول الحال، ولا يُعتدُّ برواية أنفسهما عن الإمام (عليه السلام)، واهتمامه (عليه السلام) بشأنهما، وطلبه من أبويهما إبقاءهما عنده؛ لإفادتهما العلم الذي يشرّفهما الله به، هذا مع أنّ النّاظر في هذا التفسير لا يشكُّ في أنّه موضوع، وجلَّ مقام عالم محقّق أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام (عليه السلام)؟))[1].

وكذلك تعرّض له المحقّق محمد تقي التُستري (قدس سره) (الذي عاش من فترة ١٣٢٠ للهجرة إلى ١٤١٥ للهجرة)، وصرّح:

بأنّ الكتاب موضوعٌ، وذكر موارد عديدة تقرب من الأربعين مورداً، تشهد لذلك الوضع، وقال:

((ما نقلت من هذا الكتاب أنموذج منه، ولو اردت الاستقصاء لاحتجت إلى نقل جُلّ الكتاب، لولا كلّه، فإنّ الصحيح فيه في غاية النُّدرة.....

وأيضاً لو لم يكن هذا الكتاب جعلاً، لنقل هذه المعجزات العجيبة التي نقلها عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وأمير المؤمنين (عليه السلام)،

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣/ ١٥٧ الرقم٨٤٤٢.

وباقي الأئمّة (عليهم السلام)، ولرواها علماء الإمامية، وأيضاً لو كان الكتاب من العسكري (عليه السلام)، لنقل شيئاً منه علي بن إبراهيم القمّي، ومحمّد بن مسعود العيّاشي، اللذان كانا في عصره (عليه السلام)، ومحمّد بن العباس بن مروان، الذي كان مقارباً لعصره (عليه السلام) في تفاسيرهم، والكلّ موجود ليس في شيء منها أثر منه.....

وبالجملة، فهذا التفسير وإن كان مشتملاً على ذكر معجزات كثيرة لأمير المؤمنين (عليه السلام)، والنّبي (صلى الله عليه وآله)، وهو بمنزلة نفس النّبي (صلى الله عليه وآله) بشهادة القرآن، إلا أنّه ليس كلّ ما نُسِب إليهم (عليهم السلام) صحيحاً، فقد وضع جمع من الغُلاة أخباراً في معجزاتهم وفضائلهم وغير ذلك....

كما أنّه وضع جمع من النُصّاب والمعاندين أخباراً منكرة في فضائلهم ومعجزاتهم؛ بقصد تخريب الدين، ولأن يرى النّاس الباطل منه فيكفروا بالحقّ منه، قال الإمام الباقر (عليه السلام): ورووا عنّا ما لم نقُلْه ولم نفعله؛ ليبغضونا إلى الناس))[1].

وممن تعرّض للتفسير أيضاً، الميرزا أبو الحسن الشعراني (رحمه الله)، صاحب حاشية مجمع البيان، قال فيها:

((ولم ينقل الشيخ الطبرسي، وهو المصنّف عن التفسير

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ٢١١ ـ ٢١٦.

المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)، ثمّ قام بنقل أغلاط الكتاب منها:

((أنّ الحجّاج حبس المختار بن أبي عُبيد، وهمّ بقتله، ولم يمكّنه الله منه حتّى نجّاه، وانتقم من قَتلة الحسين (عليه السلام)، مع أنّ إمارة الحجاج كانت من سنة (٧٥)للهجرة، وقتل المختار قبل ذلك بسنين، وكان ظهوره على قتلة الحسين (عليه السلام) سنة (٦٤) للهجرة، وإنّما قتل الحجّاج مُصعب بن الزبير، وقتل مصعباً عبد الملك بن مروان، وفي ذلك قال له رجل: هذا رأس مصعب لديك، ورأيت رأس المختار هنا لدى مصعب، ورأس ابن أبي زياد لدى المختار، ورأس الحسين (عليه السلام) لدى ابن زياد، فقال عبد الملك: لا أراك الله الخامس، في قصّة ضرب بسببها عبد الملك قصر الإمارة بالكوفة.

ولم يكن واضع هذا التفسير عارفاً بالتاريخ، والعجب أنّ ما نقلنا عن التفسير موجود في البحار[1]، ولم يتعرّض المجلسي (قدس سره) لردّه.

ومن أغلاطه أيضاً: أنّه توهّم أنّ سعد بن أبي وقّاص كان

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٤٥/ ٣٣٩.

في فتح نهاوند[1]، وذكر في تفسير قوله تعالى: ((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا))[2]، ما يُستحيى من نقله، ويشمئز الطبع من قرائته، نعوذ بالله من الضلال، ونسأله الهداية والصواب))[3].

وممّن تعرّض للتفسير، السيّد محمّد هاشم الخوانساري، صاحب رسالة تحقيق حال الكتاب المعروف بفقه الرضا (عليه السلام)، حيث قال فيها:

((إن احتمال الواضع فيه بعيد ..... بخلاف غيره ـ أي غير فقه الرضا (عليه السلام) ـ ممّا نُسِب إلى الأئمّة (عليهم الصلاة والسلام)، كمصباح الشريعة المنسوب إلى مولانا الإمام الصادق (عليه السلام)، وتفسير الإمام المنسوب إلى سيّدنا أبي محمّد العسكري

---

(١) نهاوند: بفتح النون الأولى وتكسر، والواو مفتوحة، ونون ساكنة، ودال مهملة: هي مدينة عظيمة في قبلة همذان بينهما ثلاثة أيام، قال أبو المنذر هشام:

سميت نهاوند لأنهم وجدوها كما هي، ويقال إنها من بناء نوح، عليه السلام، أي نوح وضعها وإنما اسمها نوح أوند فخففت وقيل نهاوند. الحموي، معجم البلدان: ٥/ ٣١٣.

(٢) سورة البقرة: أية ٢٣.

(٣) التفسير المنسوب للامام العسكري(عليه السلام): ص٦٨٦-٦٨٧.

(عليه السلام)، فإنّ من أمعن النظر في تضاعيفمها أطّلع على أمورٍ عظيمةٍ، مخالفة لأصول الدّين أو المذهب، مغايرة لطريق الأئمّة (عليهم السلام) وسياق كلماتهم))[1].

فتحصّل مما تقدم:

اولاً:

أنّه قد تعدّدت الطرق والأسانيد إلى التفسير، وما وصلنا منه كذلك غير واضح الإسناد، بل في المطبوع منه إسنادان مذكوران في أوّل الكتاب.

ثانياً:

لم يُصرّح أي من المتقدمين، كالشيخ الصدوق (قدس سره)، والشيخ الطوسي (قدس سره)، والنّجاشي (رحمه الله) باسم التفسير، ولا أخذوا منه، إلا الشيخ الصدوق قد روى رواية عن هذا التفسير عن المفسّر الاسترآبادي، ولكن ذكرنا أنّ سندها فيه زيادةٌ عن أبويهما، وهو لا يستقيم مع سند ما بأيدينا من التفسير.

ثالثاً:

أنّ الطعن في التفسير بدأ مبكراً على يدي ابن الغضائري،

---

(١) المصدر السابق: ص٦٨٧-٦٨٨.

المعاصر للشيخ الطوسي والنّجاشي، وذكر أنّه موضوع، ويرويه مجاهيل كذّابون بصريح العبارة.

رابعاً:

أنّ القرن السّادس شهد إشارة إلى التفسير من قبل الطبرسي (رحمه الله)، لكن كانت الإشارة خدشاً، أو أقرب إلى الخدش، حيث لم يعد مرويات التفسير ممّا يعتمد عليه، لشهرته، أو موافقته للعقل والأصول، بل زاد صاحب حاشية مجمع البيان، أنّ الطبرسي لم ينقُل عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام).

وأمّا معاصره ابن شهرآشوب، فقد زاد في الخدش في التفسير من خلال الإشارة إلى أنّ أصل التفسير مائة وعشرون مجلّداً، بينما الواصل إلينا مجلّد واحد، وكذلك أنّ السند عن طريق الحسن بن خالد البرقي، بينما الواصل إلينا برواية محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي.

خامساً:

أنّ القرن السابع الذي يعتبر محطّة مهمة، في الفهارس، والمصنفات، والرجال، والتراجم، والسير؛ لوجود ابنا طاووس وما يمتلكونه من إمكانياتٍ ومكتباتٍ ضخمةٍ، واهتمام بكتب وفهارس أصحابنا، ومصنّفاتهم، ورجالهم، حتّى أنّهم استطاعوا

تحصيل نسخة من كتاب ابن الغضائري، المفقود طيلة قرون، فمع ذلك لم يشيروا إلى التفسير أصلاً.

سادساً:

أنّ القرن الثامن الهجري شهد طعناً في التفسير من قبل العلّامة الحلّي (قدس سره).

سابعاً:

أنّ القرن التّاسع الهجري لم يشهد تعرضاً للتفسير.

ثامناً:

أنّ القرن العاشر الهجري كذلك لم يتعرّض للتفسير.

تاسعاً:

وأمّا القرن الحادي عشر، فقد ذكرنا أنّه محطّةٌ جديدةٌ لأغلب مصنّفات أصحابنا؛ لوجود حركة المحدثين القوية، ونشوء المنهج الإخباري، ومنهم العلامة المجلسي، وصاحب الوسائل، والفيض الكاشاني، وأضرابهم، وقد تعرّض هؤلاء للتفسير وأخذوا منه، واعتمدوا عليه، بمعيّة طرقهم العامة لعناوين الكتب عند المتقدمين من أصحابنا.

ولكن ذكرنا مفصلاً[1]، أنّ هذه الطرق إنّما هي طرق تبرّكيةٌ تشريفيةٌ، لا تنفع في حصول الاطمئنان بمطابقة ما وصل إليهم مع نسخة الأصل؛ لافتقارها للمناوَلة لنسخةٍ معيّنةٍ من تلك الكتب، أو السماع، والاستماع، والقراءة على الشيخ، ونحو ذلك من الطرق المعتبرة من تحمّل الرواية.

وبالتالي، فلا اعتبار بما ينتهي إليه هذه السلسلة من الإجازات العامّة التشرفية التبرّكية.

وبعد القرن الحادي عشر صار الكتاب متداولاً، واسع الانتشار، وهذا من جهة أنّ طريقة العلامة المجلسي والحر العاملي، هي الحصول على الكتاب المذكور بنسخة الوجادة، ومن ثمّ اعتماد الطرق والإجازات العامّة، كطريق لاثبات اعتبار ما بأيديهم من نسخة للكتاب، ومن ثمّ استنساخه عشرات النُّسخ حتّى يكون الكتاب معتمداً، ومنتشراً في المراكز العلمية.

ولكن هذه الطريقة -كما هو واضح- غير نافعةٍ لاثبات اعتبار الكتاب، بل حتّى الشهرة ما بعدهم لن تكون ذات نفع لاثبات صحّة الكتاب واعتبار مروياته؛ لأنّها قائمة على أساس

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. (مخطوط)

غـير صحيـح.

فالنتيجة:

أنّـه لا شـهرة للتفسـير قبـل القـرن الحـادي عـشر، بـل الطعـن فيـه أكثـر بكثـير، وأمّـا بعد القـرن الحـادي عـشر، فالشـهرة موجودة لكنّهـا لم تكـن قـد بنيـت عـلى أسـاس صحيـح، فـلا اعتبـار بهـا.

الكلام في الطرق إلى التفسير

الطريق الأول:

وهو الطريق المذكور في النسخة المطبوعة من التفسير، ولكن نقلاً عن ستة نسخ من الكتاب، وهي النّسخة (أ) والنّسخة (ب) والنّسخة (د) والنّسخة (ط) والنّسخة(ق) والنّسخة(و) [1].

ولمزيد اطلاع على النّسخ، لا بأس بالتعرّض لها على نحو من التفصيل:

أولاً: النّسخة (أ):

((وهي النّسخة المحفوظة في مكتبة آية الله السيّد مصطفى الخوانساري، كُتِبت بخط النسخ، وعليها في حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللّغتين العربية والفارسية، وتقع في(٣٤٨) صفحة، تمّ استنساخها في الحادي والعشرين من شهر ذي الحجّة، سنة تسعين بعد الألف من الهجرة

(١) لمعرفة تفاصيل هذه النسخ ينظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): مقدمة التحقيق ص٤.

النبويــة))[1].

ثانياً: النسخة (ب):

((وهــي نســخة مطبوعــة في طهــران، في زمــان ســلطنة نــاصر الدّيــن شــاه قاجــار، في ســنة (١٢٦٨)، عــن نســخة الحــاج يوســف بــن إبراهيــم الكخــوري المازنــدراني، الّتــي قابلهــا مــع نســخة الشــيخ الفقيــه أحمــد الكركــي (رحمه الله) .....، وامتــازت هــذه النســخة أيضــاً بذكــر ســنَديْ الدقّــاق وشــاذان بــن جبريــل، كــما وأثبــت في حواشــيها عناويــن لمطالــب الكتــاب))[2].

ثالثاً: النّسخة (د):

((وهــي النّســخة المحفوظــة في خزانــة مخطوطــات المكتبــة المركزيــة في جامعــة طهــران، كُتِبــت بخــط النّســخ الــرديء، وعليهــا في حواشــيها تصحيحــات، وآثــار مقابلــة، وشروح لبعــض مفــردات الكتــاب باللغتــين العربيــة والفارســية، مــع ذكــر ثلّــة مــن عناويــن المطالــب، وتقــع في(١٥٢) ورقــة، في الورقــة الأولى فوائــد باللغــة الفارســية، وفي الثانيــة عنــوان الكتــاب هكــذا (كتــاب تفســير الإمــام أبي محمــد الحســن بــن عــلي صاحــب العســكر (صلــوات الله عليــه)،

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): مقدمة التحقيق ص٧

(٢) المصدر السابق: مقدمة التحقيق: ص٧.

صاحبه ومالكه علي بن شرف الدين بن علي بن كَياء الحسيني الرِّكابي) وكتب تحت قوله (الرِّكابي) بخطٍّ دقيقٍ (هو جدّي من قبل الأم (رحمه الله))، وفي ورقة نهاية التفسير في الحاشية السفلى سطورٌ مائلةٌ، مقصوصةٌ أواخرها، مفادها بيان مقابلة الكتاب مرّة ثانية مع كتاب بابا حاجي))[1].

رابعاً: نسخة (ط):

((وهي النّسخة المطبوعة في تبريز في زمان سلطنة مظفر الدين شاه قاجار في سنة (١٣١٥) في حواشي علي بن إبراهيم القمّي، وأُثبِت فيها سند الدقّاق فقط))[2].

خامساً: نسخة (ق):

((وهي النّسخة المحفوظة في خُزانة مخطوطات المكتبة المركزية العامّة، في مدينة مشهد المقدّسة برقم (١٢٤٩)، كُتِبت بخطّ النّسخ، وفي حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللغتين العربية والفارسية، وتقع في (٢٨٨) ورقة، في الصّفحات الأربع الأولى مقاطع من خطبة البيان المنسوبة للإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، وبعضاً من قصار كلماته، ثمّ

(١) المصدر نفسه: مقدمة التحقيق ص٦

(٢) المصدر السابق: مقدمة التحقيق: ص٧.

نص رسالة وقف الكتاب للمكتبة الرّضوية المقدّسة، والواقف هو أمير جبرائيل، وتاريخ الوقف هو سنة (١٠٣٧) للهجرة، وفي الصفحة (٥ ب) فوائدُ ونصوصٌ وتواريخ تملّك وأختام كثيرة، وكذا في صفحة نهاية الكتاب، وفيها بخطّ آخر عبارة بلغة فارسية ضعيفة، يفهم منها أنّ كاتب الكتاب هو الشيخ أبو الدّين جعفر بن محمّد بن الحسن، في يوم السبت التاسع من شهر جمادى سنة (٩٩٢)))[1].

سادساً: نسخة (و):

((وهي النّسخة المحفوظة في مكتبة حجة الإسلام والمسلمين السيّد طيّب المفتي، أحد أحفاد السيّد نعمة الله الجزائري (رحمه الله)، كُتِبت بخطّ النسخ، وعليها في حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللغتين العربية والفارسية، وتقع في (٥٣٥) صفحة وفي آخرها عبارة:

وقد استنسختُه من نسخةٍ صحيحةٍ معتبرةٍ، كان الفراغ من كتابتها في العشر الثالث من جمادى الأولى، سنة خمس وستين وألف، وكان قد قابلها بعض إخواننا من العلماء الأتقياء، مع نسخةٍ عتيقةٍ قديمةٍ مصحّحةٍ، كانت مكتوبة سنة ثمان وثمانمائة.

---

(١) المصدر السابق: مقدمة التحقيق ٦-٧

وقد قوبل ذلك الكتاب في ذلك الزمان، مع كتاب الشيخ النبيه الموحّد المسدّد، الشيخ أحمد الكركي العاملي في عصره، وكان قد قابلها أيضاً مع نسخة أخرى، كانت دون منه (كذا) في الصحة، وأخفض منه (كذا) في الاستقامة، على ما ذكره صاحب الكتاب (رحمه الله) بخطّه فيه ((وأنا العبد الذّليل الحقير الفقير المسكين، المحتاج إلى مغفرة غافر العبّاد، محمّد طاهر بن محمّد جواد، وكان الفراغ من كتابته وتسويده بتوفيق الله وتسديده يوم الأحد، الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى، من شهور سنة اثنين وخمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة...

وامتازت هذه النّسخة بذكر سنديْ شاذان، وابن جبريل، والدقّاق،))[1] ورجال السند كالآتي:

((قال محمّد بن علي بن محمّد بن جعفر الدقّاق: حدّثنا الشيخان الفقيهان، أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، وأبو محمّد جعفر بن أحمد بن علي القمّي (رحمهما الله)، قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (رحمه الله)، قال: أخبرنا أبو

(١) المصدر السابق: مقدمة التحقيق ص٥-٦

الحسن محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي الخطيب رحمه الله، قال: حدّثني أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيّار)) [1] وهؤلاء ينقلون عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام))).

وسلسلة السند تضمُّ سبعة رجال:

أمّا الأول، وهو محمّد بن علي بن محمّد بن جعفر الدقّاق:

فبالمقدار الذي بحثنا فيه لم نجد له ذكراً في فهارس الرّجال ومصنّفاتهم، لا عند الخاصّة ولا عند العامّة.

فبالتالي، يكون الرّجل مهملاً في كتب الرّجال من ناحية الجرح والتعديل، فلا توثيق له.

وأمّا الثّاني، وهو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان:

فأوّل من ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، في ترجمة أبيه أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، حيث قال في حقّ أبيه:

---

(١) المصدر نفسه: ص٨.

((شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن (رحمهما الله)))[1].

وأبو الحسن هذا، هو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول:

ما ذكره ابن شهرآشوب في معالم العلماء حيث قال:

((أبو الحسن، محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمّي، له كتاب إيضاح دفائن النواصب، وكتاب ردّ الشمس على أمير المؤمنين (عليه السلام)))[2].

الأمر الثاني:

حُكي التصريح بالاسم والنّسب عن القاضي أبي الفتح، محمّد بن علي الكراجكي في كتاب كنز الفوائد في عِدّة مواضع في قوله: ((حدّثنا الفقيه أبو الحسن، محمّد بن أحمد بن علي بن

---

(١) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٤ ـ ٨٥ الرقم ٢٠٤.

(٢) ابن شهرآشوب، معالم العلماء: ص ١٥٢ الرقم ٧٧٨.

الحسن بن شاذان))[1].

وعموماً ما يمكن استفادة وثاقته منه، هو ترحّم النّجاشي عليه في ترجمة أبيه، ولكن من الواضح أنّ الترحّم لا يخرج في دلالته عن كون المُترحَم عليه مورد عناية واهتمام المُترحِم، دون الأكثر من ذلك، بل أنّ الترحّم بنفسه إنّما هو تعبير آخر عن ألفاظ تنبع من دائرة الأخلاق والتشرّع.

وبالتالي، فلا علاقة له بالوثاقة في الحديث بوجهٍ، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ؛ وذلك لأنّ الترحّم من الألفاظ الّتي اعتاد المسلمون التّلفظ بها على المسلم.

وأمّا ما ذُكِر من أنّه يظهر من كتبه فضله[2]، فلا يعدو كونه حدساً واجتهاداً من قائله، مضافاً إلى أنّ الفضل والفاضل من الألفاظ الّتي لا تفيد الوثاقة في الحديث، كما بنينا عليه في مختاراتنا الرّجالية[3].

فالنتيجة: أنّ محمّد بن أحمد بن أبي الحسن بن شاذان لم

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٥٤، الكراجكي، كنز الفوائد: ص ٨٠، ٦٢، ١٢١، ١٥٢.

(٢) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٥/ ٣٢٩.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق الجزء الثاني. (مخطوط).

يثبُت له توثيق.

وأمّا الثالث، وهو جعفر بن أحمد بن علي القمّي:

فقد ترجم الشيخ الطوسي له في رجاله في من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول:

((جعفر بن علي بن أحمد القمي المعروف بابن الرازي، يُكنّى أبا محمّد، صاحب المصنّفات))[1].

وذُكِرت للرّجل جملة من المصنّفات في الكتب المختلفة، كجامع الأحاديث، وكتاب العروس، وكتاب الغايات، وكتاب الأخبار المسلسلة[2].

ولم يرد أكثر ممّا تقدّم في الدلالة على وثاقته.

وبالتالي، فوثاقة الرّجل ليست بذلك الوضوح المطلوب في علم الرّجال، للاعتماد على مروياته.

وأمّا الرابع، وهو أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي الصدوق (قدس سره):

فهو رئيس المحدّثين، ولا كلام في وثاقته، بل هو عينٌ، من

(١) الطوسي، الرجال: ص٤١٨ الرقم٦٠٣٦.

(٢) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ١٩.

عيون الطائفة، ووجهٌ من وجوهها.

وأمّا الخامس، فهو أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي:

فقد تعرّض لذكره ابن الغضائري في رجاله، وقال عنه:

((محمّد بن القاسم المفسّر، الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر علي بن محمّد بن يسار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوعٌ عن سهل الديباجي، عن أبيه بأحاديث من هذه المَناكير))[1].

إلّا أنّه في قبال ذلك، ذُكِرت جملٌة من الوجوه التي قيل باستفادة وثاقته، منها:

الوجه الأول:

إكثار الصدوق (رحمه الله) من الرّواية عنه في جملة من كتبه، كالتوحيد، وعيون أخبار الرّضا (عليه السلام)، وغيرها.

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٨ الرقم ١٤٨.

الوجه الثاني:

كثرة ترضّي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه، منها ما في العيون[1] وغيرها، ونعم ما قال العلامة المامقاني، بعد بيان اعتماد الصدوق من الرواية عنه: وفي جميع الموارد يذكره مترضّياً، وهذا الالتزام منه بالترضّي يكشف عن كون الرّجل جليلاً، ثقة، ثبتاً[2].

الوجه الثالث:

ترحّم الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه في غير مورد، وهذا كاشفٌ عن حسن حاله، بل وثاقته.

وفي كلّ الوجوه المتقدمة نظرٌ:

أمّا الوجه الأول:

فلا دلالة -بحسب المختار- لكثرة الرّواية عن شخصٍ على وثاقة ذلك الشخص أصلاً، ويُضاف إلى ذلك، أنّ معنى كثرة الرّواية بلغة الأرقام تحتاج إلى استقراء للموارد؛ وذلك

---

(١) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ١/ ١٣٧، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢ وغير ذلك.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٧/ ٢٩٥ الرقم ١٤٣٣٣.

لأنّ بعض من وصفوا بكثيري الرواية رووا أكثر من سبعة آلاف رواية، كإبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي بن إبراهيم القمّي صاحب التفسير، وهكذا غيره كأربعة آلاف، أو خمسة آلاف، أو ثلاثة آلاف، ونحو ذلك.

وبالتّالي، فوصف الرّجل بكثير الرواية من دون استقراء للموارد وحسابها، لا ينفع بشيء ولا يقتضي شيء.

وأمّا الوجه الثّاني:

فقد ذكرنا في مختاراتنا الرجالية، أنّ الترضّي بنفسه وإن كانت له دلالة على وثاقة المُترضَى عليه في الحديث، ولكن هذه الدلالة النهائية معلقةٌ على ضمّ الحديث عمّن يصدر عنه الترضّي، فإذا كان مثل الشيخ الصدوق (قدس سره)، فلا نقبل بدلالته على الوثاقة، وإن كان مثل الشيخ الطوسي، أو النّجاشي، فنقبل بدلالته على الوثاقة، وتفصيل كلامنا تقدّم في مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق، فراجع[1].

وأمّا الوجه الثالث:

فقد ذكرنا غير مرّةٍ أنّ الترحّم يدلّ على أنّ المُترحَم عليه

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩.

هو مورد عنايةً واهتمام المُترحِم، وهو نحو دعاء بالرّحمة، شائع الاستعمال بين المسلمين، والمؤمنين، والمتشرّعة، ولا علاقة له بالوثاقة في الحديث بوجه.

ثمّ أنّه حتّى على تقدير تمامية كلّ أو بعض هذه الوجوه، فمع ذلك، هي معارضة بتضعيف ابن الغضائري، كما هو الصحيح من اعتبار كلماته في نقد الرّجال، وتحقيق أحوالهم.

فبالتالي يتعارض فيه الجرح والتعديل، فيمنعان عن الانتهاء إلى وثاقة الرّجل، مضافاً إلى أنّه لا دليل على وثاقة الرّجل خارج هذا الكلام.

فالنتيجة: أنّ وثاقة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي ليست ثابتةٌ.

وأمّا السّادس، وهو أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد:

فقد روى الرجل عن أبيه، وروى عنه محمّد بن القاسم الاسترآبادي، كما جاء في كتاب من لا يحضره الفقيه[1].

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٢٧ ب: التلبية وأحكامها ح ٢٥٨٦.

وأمّا من جهة حاله من جانب الجرح والتعديل، فقد تتبّعنا كتب الرّجال فلم نعثر لترجمة له عند الشيخ الطوسي (قدس سره)، ولا عند النّجاشي، ولا أضرابه.

نعم، أشار إليه ابن الغضائري في رجاله، ووصفه بالمجهولية، وقال في ترجمة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي:

((ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه ـ أي عن الصدوق (قدس سره) ـ تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد))[1].

نعم، ذكر البعض وجهاً للقول بوثاقته، وهو:

التصريح بأنّه من الإمامية، كما ورد عن الطبرسي، وكذلك عن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، ولكن من الواضح أنّ ثبوت كونه من الإمامية لا يقتضي وثاقته بوجهٍ، إلا على القول بأصالة الوثاقة في كلّ راوٍ إمامي، ومن الواضح أنّ هذا قولٌ فاسدٌ، لا أساس له من الصحّة.

فالنتيجة:

أنّ الرّجل مجهول الحال، لا يمكن الاستناد إلى مروياته،

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٨ الرقم ١٤٨.

مضافاً إلى أنّ محمّد بن القاسم بنفسه ليس بثقةٍ، فلا يُؤخذ بكلامه.

وأمّا السّابع، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن سيّار:

فلم أجد له ترجمةً تُذكر في كتب الرّجال، لا عند الشيخ الطوسي، ولا النّجاشي.

نعم، صرّح بمجهوليته ابن الغضائري في رجاله، حينما ترجم لمحمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، فقد ذكر:

((ضعيفٌ، كذّابٌ، رُوي عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر علي بن محمّد بن سيّار))[1].

إلا أنّه مع ذلك، فقد ذهب جمعٌ -كالعلامة المامقاني وغيره- إلى القول بوثاقة الرّجل، ونُقِل التقريب بالقول:

أنّه ((من الشيعة الإمامية، كما قاله الطبرسي والصدوق، روى الصّدوق عن محمّد بن القاسم المفسّر عنهما، وكانا من الشيعة الإمامية، عن أبويهما، عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، في معاني الأخبار باب معنى الله عزّ وجلّ، والتوحيد

(١) المصدر السابق.

بـاب معنـى بسـم الله الرّحمـن الرّحيـم.

وقـال الإمـام العسـكري (عليه السلام) لوالـده ولوالـد يوسـف بـن محمّـد بـن زيـاد: خلّفـا عـليَّ ولديكـما؛ لأفيدهمـا العلـم الّـذي يشرفهـما الله تعـالى بـه؛ ولذلـك قـال العلّامـة المامقـاني: إنّ الأقـوى أنّ الرّجـل ثقـةٌ))[1].

ولكـن مـن الواضـح أنّ هـذا الـكلام غـير تـامٍ؛ وذلـك لأنّ مجـرد كونـه مـن الإماميـة، فقـد تقـدّم[2] المناقشـة في القـول بكـون مقتضـاه وثاقتـه ـ أي وثاقـة الـرّاوي ـ في الحديـث؛ وذلـك لأنّ ذلـك لا يَتُـمّ إلّا عـلى القـول بأصالـة الوثاقـة في كلّ راوٍ إمامـي، وهـذا مذهـبٌ فاسـدٌ في علـم الرّجـال، لا يمكـن الالتـزام بـه بوجـهٍ، بـل لا دليـل عليـه أصـلاً.

وأمّـا اسـتفادة وثاقتهـم وحسـن حالهـم مـن كلام الإمـام العسـكري (عليه السلام) بحقّهـم، مـن خـلال الطلـب مـن والـده ووالـد يوسـف كذلـك، تركهـما لكـي يعلّمهـما العلـم، فهـذا الـكلام أيضـاً لا يتـم؛ لأنّـه لا يمكـن الاسـتناد إلى كلام شـخص نفسـه للقـول بوثاقتـه بنفسـه ـ أي لذلـك الشـخص ـ، وهـذا مـن الواضـح بأنّـه

(١) النمازي: مستدركات علم رجال الحديث: ٥/ ٤٥١ الرقم١٠٣٩٢.

(٢) يراجع: ص٧٩.

غير مقبولٍ، مضافاً إلى مجهولية الرّجل، فلا يؤخذ بكلامه.

فالنتيجة أنّ علي بن محمد بن سيار لم تثبت وثاقته بوجه.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ طريق التفسير هذا غير صحيح؛ وذلك لضعف الأعم الأغلب من رجاله، بل بعضهم من الكذّابين، والبعض الآخر من المجهولين. وعليه، فلا يَتُمّ طريق التفسير هذا.

الطريق الثاني :

وهو الطريق المذكور في بعض نُسخ التفسير المطبوع، والواصل إلينا، وهي النسخ (ب) و(د) و(س) و(ص) و(و)، وكنّا قد تعرّضنا سابقاً إلى بعض النّسخ[1]، ولا بأس بالحديث عن بقية النسخ.

سابعاً: النسخة (س):

((وهي النّسخة المحفوظة في خُزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي (قدس سره) بقم المقدّسة، والمرقمة (١٠٥٦)، كُتِبت بخطّ النّسخ، وعليها تصحيحات في الحواشي، وتقع في (١٨٨) ورقة، والأوراق

(١) يراجع: ص٦٦.

السبعة الأولى والإحدى والعشرين الأخيرة منها حديثة الخطّ، ويبدأ السند فيها هكذا:

قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمّي (أدام الله تأييده): حدّثنا السيّد محمّد بن شراهتك الحسني الجرجاني، عن السيد أبي جعفر مهتدي بن الحارث الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق، أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدورُيستي، عن أبيه، عن الشيخ الفقيه أبي جعفر، محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، (رحمه الله) قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الاسترآبادي الخطيب (رحمه الله)....

وفي الصفحة (١٥٦) ما لفظه: تَمّ الجزء الأول من تفسير الإمام،... في يوم الإثنين سابع ذي الحجّة، سنة ست وثمانين وثمانمائة هجرية على يد..... بابا حاجي ابن سعد الدّين حاجي))[1].

ثامناً: النسخة (ص):

((وهي النّسخة المحفوظة في نفس الخزانة السابقة، برقم (٣٧٦٤) بخطّ النسخ الجميل الواضح، وعليها تصحيحاتٌ في حواشيها، يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر، وتقع في (٢٨٣)

(١) التفسير المنسوب للامام العسكري(عليه السلام): مقدمة التحقيق ص٨-٩.

ورقة، وفي الصفحة الأولى منها نص رسالة وقف هذه النُّسخة -وغيرها-، على كافّة علوم الدّين من شيعة علي، وأولاده الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

(وكان ذلك في يوم النيروز، وهو يوم السبت الثالث عشر من شهر جمادى الأولى، من شهور سنة (١٢٣٣)، وأنا الفقير إلى الله الغني، محمّد بن عبد الصّمد الحسيني (رحمه الله)، ساكن دار العلم شيراز مولداً وموطناً، والحمد لله أولاً وآخراً)، وعليها ختم بيضوي الشكل: (عبده محمّد بن عبد الصّمد الحسيني) وتملّك محمّد نور الدين وختمه مربع الشكل: (المتوكّل على الله عبده نور الدّين محمد علي).

وفي الصفحة ما قبل الأخيرة منها، بلاغ بخطّ الشيخ أحمد بن صالح البحراني، كتبه في ضُحى يوم الثلاثاء، رابع عشر شهر جمادى الأولى سنة (١١١٠) في جَهرم.

وجدير بالذّكر أنّ سند هذه النّسخة هو عين سند النّسخة السابقة، وهو النّسخة (س)))[1].

(١) المصدر السابق: مقدمة التحقيق ص٩.

ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

أمّا الأوّل: وهو الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرائيل القمّي:

فقد تعرّض لترجمته صاحب الجواهر (قدس سره)، ووصفه بأنّه من أجلاء فقهائنا، وأنّ له كتاب إزاحة العِلّة عن معرفة القبلة[1].

بينما ترجم له إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون، بالقول:

((إزاحة العلّة عن معرفة القبلة لسديد الدّين أبي الفضل شاذان بن جبريل بن إسماعيل القمّي الشيعي، نزيل المدينة (المتوفّى سنة ٦٥٠))[2].

وأمّا الثّاني، وهو السيّد محمد بن شراهِك الحسيني الجرجاني:

فقد تتبّعت كتب الرّجال بحقّه فلم أجد له ذكراً، إلا في هذا السند للتفسير، وعليه فالرّجل مجهول الحال.

---

(١) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ٧/ ٣٥٨.

(٢) البغدادي، إيضاح المكنون: ١/ ٦٤.

وأمّا الثّالث، وهو السيّد أبو جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي:

فبهذا الاسم لم يرد في شيءٍ من كتب الرّجال، وما ورد فيها فإنّما كان باسمٍ آخر، وهو ابن أبي الحرب بدل الحارث، ومُهتَدي بدل مهدي؛ فلذلك لا يُطمئنّ لما ورد في الترجمة بغير تمام الاسم المذكور في السند.

وأمّا الرّابع: فهو أبو عبد الله جعفر بن محمد الدوريستي:

فهو من تلامذة السيّد المرتضى (قدس سره)، كما أشار إلى ذلك السيّد محسن الأميني في مستدركات أعيان الشيعة[1]، ويروي عن المصنّف[2]، ولم يرد في حقّه توثيقٌ صريحٌ، وكان معاصراً للشيخ الطوسي.

وأمّا الخامس: فهو محمّد بن أحمد بن العباس الدُوريستي:

فقد روى عن الشيخ الصدوق (قدس سره)، فيما رواه في كتاب

---

(١) ينظر: الأميني: أعيان الشيعة: ٤/ ١٥١، البغدادي، إيضاح المكنون: ١/ ٦٤.

(٢) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ١٧٠.

معاني الأخبار[1]، ولم نجد له توثيقاً صريحاً في كتب الرّجال.

وعلى كلّ تقديرٍ، فما تقدّم من عدم وثاقة جمع ممّن وقع في هذا الطريق من التفسير، وما تقدّم من ثبوت عدم وثاقة، أو عدم ثبوت وثاقة جمعٍ آخر من القسم الثّاني من الطريق ـ أي ما بعد الشيخ الصدوق ـ؛ لأنّ الطريق الثّاني يلتقي مع الطريق الأوّل عند الشيخ الصدوق، ومن ثمّ يكونان طريقاً واحداً إلى الإمام الحسن العسكري (عليه السلام).

فالنتيجة في نهاية المَطاف:

أنّه على جميع التقادير، عدم تمامية كلا الطريقين للتفسير.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) لم يكن مشهوراً بين الأعلام المتقدّمين، ولا المتأخّرين، بل أنّه تقتصر شهرته على ما بعد العلّامة المجلسي، والحرّ العاملي (قدّس سرّهما)، وهي شهرة لا تنفع للقول بمطابقة ما بأيدينا من التفسير مع نسخة الأصل للمؤلّف والمصنّف، وكذلك فقد ظهر أنّ الطرق

(١) ينظر: الصدوق، معاني الاخبار: ترجمة المؤلف ص٧١، ابن طاووس، فتح الأبواب: ص ٨٨.

إلى التفسير ضعيفةٌ؛ وذلك لضعف جمع من رواتها، وجهالة الأعم الأغلب من رجال هذه الطرق.

وعليه، فلا اعتبار للتفسير، ولا يصلح أن يخرج ما به من مروياتٍ كدليلٍ.

هذا تقريباً تمام الحديث في الطرق إلى التفسير.

إلا أنّه مع ذلك، فقد وردت جملةٌ كبيرةٌ من الإشكالات الأساسية على التفسير، تمنع من الأخذ به، والقول باعتباره، وتُقرّب كون التفسير موضوعاً، مضافاً إلى ما تقدّم من ضعف الطرق والأسانيد إلى التفسير، كما أشار إلى ذلك المحقّق التستري (قدس سره) (المتوفى في سنة ١٤١٥ للهجرة) في كتابه (الأخبار الدخيلة) منها:

أولاً:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كلمات ابن الغضائري بحق التفسير، وكونه موضوعاً، بمعيّة ما هو الصحيح كما بنينا عليه من اعتبار كتاب ابن الغضائري[1]، وثبوت نسبته إلى مصنّفه، ووثاقة مؤلّفه.

---

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل. (مخطوط)

وبالتالي، وجوب الأخذ بالمُعطيات الّتي يوردها الرّجل في كتابه، دون البناء على الأخذ بالمُعطيات المتّصلة بأحوال الرّواة فقط، ورفع اليد عن المُعطيات المتّصلة بالحياة العامّة، وأنساب ووفيات وتلمذة الرّواة، بل الصحيح أنّه يجب الأخذ من جميع المُعطيات الّتي يوفّرها ابن الغضائري في كتابه الرّجال، بعدما ثبتت نسبة الكتاب إليه، والرّجل ثقةٌ.

ثانياً:

بسبر أخباره، فتراها واضحة البطلان، مختلقةً بالعيان، فمنها:

الأول:

((وقال علي بن محمّد عليهما السلام: وقد كان نظير هذا لعلي بن أبي طالب(عليه السلام) لمّا رجع من صفين، وسقى القوم من الماء الّذي تحت الصّخرة الّتي قلبها، ذهب ليقعد إلى حاجته، فقال بعض منافقي عسكره: سوف أنظر إلى سوأته، وإلى ما يخرج منه، فإنّه يدّعي مرتبة النبي لأخبر أصحابي بكذبه، فقال علي (عليه السلام) لقنبر:

يا قنبر اذهب إلى تلك الشّجرة، وإلى الّتي تقابلها، -وقد كان بينهما أكثر من فرسخ-، فنادِهما: أنّ وصي محمّد (صلى الله عليه وآله)

يأمركما أن تتلاصقا، فقال قنبر: يا أمير المؤمنين أوَ يبلغهما صوتي؟ فقال علي (عليه السلام): إنّ الّذي يبلغ بصر عينك إلى السماء، وبينك وبينها مسير خمسمائة عام، سيُبلغهما صوتك.

فذهب فنادى:

فَسَعت أحداهما إلى الأخرى، سعي المتحابّين طالت غيبة أحدهما عن الآخر، واشتدّ إليه شوقه وانضمّا، فقال قوم من منافقي العسكر: إنّ علياً يضاهي في سحره رسول الله ابن عمّه، ما ذاك رسول الله، ولا هذا إمام، وإنّما هما ساحران، لكنّا سندور من خلفه لننظر إلى عورته، وما يخرج منه.

فأوصل الله عز وجل ذلك إلى أُذن علي من قبلهم، فقال جهراً:

يا قنبر، المنافقين أرادوا مكايدة وصيّ رسول الله(صلى الله عليه وآله)، وظنّوا أنّه لا يمتنع منهم إلا بالشّجرتين، فارجع إلى الشجرتين، فقل لهما: أنّ وصيّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمركما أن تعودا إلى مكانيكما، ففعل ما أمره به، فانقلعتا وعادت كلّ واحدةٍ منهما تفارق الأخرى، كهزيمة الجَبان من الشجاع البطل.

ثمّ ذهب علي (عليه السلام) ورفع ثوبه ليقعد، وقد مضى من المنافقين جماعةٌ لينظروا إليه، فلمّا رفع ثوبَه أعمى الله تعالى

أبصارهم، فلم يبصروا شيئاً، فولّوا عنه وجوههم، فأبصروا كما كانوا يُبصرون، ثم نظروا إلى جبهته فعموا، فما زالوا ينظرون إلى جبهته ويعمون، ويصرفون عنه وجوههم ويبصرون، إلى أن فرغ علي (عليه السلام) وقام ورجع، وذلك ثمانون مرّةً من كلّ واحدٍ منهم.

ثمّ ذهبوا ينظرون ما خرج عنه، فاعتقلوا في مواضعهم، فلم يقدروا أن يروها، فإذا انصرفوا أمكنهم الانصراف، أصابهم ذلك مائة مرّةٍ، حتّى نودي فيهم بالرحيل، فرحلوا وما وصلوا إلى ما أرادوا من ذلك، ولم يزدهم ذلك إلا عتوّاً وطغياناً وتمادياً في كفرهم وعنادهم. فقال بعضهم لبعض: انظروا إلى هذا العجب، مَن هذه آياته ومعجزاته، يعجز عن معاوية، وعمرو، ويزيد؟، .....فنظروا في الهواء، فإذا ملائكة كأنّهم الشرط السّودان، قد علق كلّ واحد منهم بواحد، فأنزلوهم إلى حضرته، فإذا أحدهم معاوية، والآخر عمرو، والآخر يزيد، فقال علي(عليه السلام): تعالوا فانظروا إليهم، أما لو شئت لقتلتهم، ولكنّي أنظرهم كما أنظر الله إبليس إلى يوم الوقت المعلوم، إنّ الذين ترونه بصاحبكم ليس بعجزٍ ولا ذلٍّ، ولكن محنة من الله عز وجل لكم؛ لينظر كيف تعملون، ولئن طعنتم على عليٍ (عليه السلام) فقد طعن الكافرون والمنافقون قبلكم على رسول ربّ

العالمين.

فقالوا: إنّ من طاف ملكوت السماوات والجنان في ليلة ورجع، كيف يحتاج إلى أن يهرب ويدخل الغار، ويأتي إلى المدينة من مكّة في أحد عشر يوماً؟))[1].

الثاني: ما في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) من أنّه:

((قال الإمام (عليه السلام): إنّ رجلاً من محبّي علي بن أبي طالب (عليه السلام) كتب إليه من الشّام: يا أمير المؤمنين أنا بعيالي مُثقلٌ، وعليهم إن خرجتُ خائفٌ، وبأموالي التي أخلفها إن خرجت ظنين، وأحب اللحاق بك، والكون في جملتك، والحفوف في خدمتك، فجِد لي يا أمير المؤمنين، فبعث إليه علي (عليه السلام):

إجمع أهلك وعيالك، وحصّل عندهم مالك، وصلِّ في ذلك كلّه على محمد وآله الطيبين، ثمّ قل:

اللّهم هذه كلّها ودائعي عندك، بأمر وليّك وعبدك علي بن أبي طالب، ثمّ قم وانهض إلي.

ففعل الرّجل، وأُخبِر معاوية بهربه إلى علي بن أبي طالب

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ١٦٥-١٦٨.

(عليه السلام)، فأمر معاوية أن تُسبى عياله ويُسترقوا، وأن تنهَب أمواله، فذهبوا فألقى الله عليهم شِبه عيال معاوية، وحاشيته كيزيد بن معاوية، يقولون: نحن أخذنا هذا المال وهو لنا، وأمّا عياله فقد استرققناهم، وبعثناهم إلى السّوق، فكفّوا لمّا رأوا ذلك، وعرّف الله عيالَه أنّه قد ألقى عليهم شبه عيال معاوية، وعيال خاصّة يزيد، فأشفقوا من أموالهم أن يسرقها اللصوص، فمسخ الله المال عقارب وحيّات، كلّما قصد اللُّصوص ليأخذوا منه، لُدغوا ولُسعوا، فمات منهم قوم، وضنى آخرون، ودفع الله عن ماله بذلك.

إلى أن قال علي (عليه السلام) يوماً للرّجل: أتحبّ أن يأتيك عيالك ومالك؟ قال: بلى، قال علي (عليه السلام): أللهم ائتِ بهم، فإذا هم بحضرة الرّجل لا يفقد من عياله وماله شيئاً، فأخبروه بما ألقى الله من شبه عيال معاوية، وخاصّته، وحاشية يزيد عليهم، وبما مسخه من أمواله عقارب وحيّات، تلسع اللص الّذي يريد أخذ شيء منه.

فقال علي (عليه السلام): إنّ الله تعالى ربّما أظهر آية لبعض المؤمنين؛ ليزيد في بصيرته، ولبعض الكافرين؛ ليبالغ في الإعذار إليه))[1].

---

(١) المصدر السابق: ص٤٢٣-٤٢٤.

وعُلِّق على هذين الخبرين بالقول:

((ممّا يوضّح جعل الخبرين ووضعهما اشتمال الأول على أنّ الناس قالوا بعد المراجعة من صفين: (أنّ علياً يعجز عن معاوية ويزيد، فأحضرهما من الهواء).

واشتمال الثّاني على إلقاء شبه عيال معاوية وعيال يزيد على عيال شامي من الشيعة، فإنّه لا خلاف في أنّ يزيد (توفي سنة ٦٤) وإنّما اُختلِف في سنّه:

فقال المسعودي: ((توفّي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة))[١].

وعن هشام الكلبي: ((توفّي وهو ابن خمس وثلاثين سنة))[٢].

وقال ابن قتيبة: ((وهو ابن ثمان وثلاثين سنة))[٣].

والأخير الذي هو أكثرها، لو قلنا به يصير يوم شهادة أمير المؤمنين (عليه السلام) ابن أربع عشرة سنة، وحين رجوعه (عليه السلام) من صفين سنة (٣٧) للهجرة يكون ابن أحدى عشرة سنة،

---

(١) المسعودي: التنبيه والاشراف: ص ٢٦٤.

(٢) ينظر: الطبري، تاريخ الطبري: ٤/ ٣٨٤.

(٣) الدينوري، المعارف: ص٣٥١.

وعلى القول الثاني ابن ثماني، وعلى القول الأول ابن ست، فهو على كلّ الأقوال لم يكن يومئذٍ شيئاً مذكوراً حتّى يعجز (عليه السلام) عنه أو لا يعجز، ولم يكن يومئذٍ ذا عيال حتّى يلقى شبه عياله على عيال الرّجل الشيعي.

ثمّ قوله في الأول: (فقال قوم من منافقي العسكر: أنّ علياً يضاهي في سحره رسول الله)، تعبير غلط؛ لأنّ المنافقين يعبرون عنه (صلى الله عليه وآله) في غيابه بمحمّد، كقوله فيه: (انظروا إلى هذا العجب من هذه آياته ومعجزاته)، فإنّ المعاند لم يكن قائلاً بمعجزة له، باب السّحر والشعبذة، بل في قوله: (ولم يزدهم ذلك إلا عُتُواً وطغياناً وتمادياً في كفرهم وعنادهم) مع قوله: (فقال بعضهم) إلى آخره تضادٌّ وتهافت، لأنّ إقرارهم بآياته ومعجزاته مع زعمهم عجزه (عليه السلام) عن معاوية ويزيد، يدلّ على حصول إيمان واعتقاد لهم مع قلّة معرفة وتمييز، لا ازدياد كفرهم وعتوّهم.

ثمّ قوله: (فقال بعض منافقي عسكره سوف أنظر إلى سوأته وإلى ما يخرج منه، فإنّه يدّعي مرتبة النّبي، لأخبر أصحابي بكذبه)، غلط في غلط؛ فالمنافق لا يقرّ بالنّبي (صلى الله عليه وآله)، والنظر إلى سوأته، وما يخرج منه، لا يدلّ على كذبه، لو كان

مدّعياً لمرتبة النّبي (صلى الله عليه وآله)، فإنّه لم يكن يدّعي خصوصياته، ومنها حرمة نسائه))[1].

الثالث: ما ورد فيه من أنّه قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

((كما أنّ بعض بني إسرائيل أطاعوا فأُكرِموا، وبعضهم عصوا فعُذِّبوا، فكذلك تكونون أنتم، قالوا: فمن العصاة يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: الذين أُمِروا بتعظيمنا أهل البيت، وتعظيم حقوقنا، فخانوا وخالفوا ذلك، وعصوا وجحدوا حقوقنا واستخفّوا بها، وقتلوا أولاد رسول الله(صلى الله عليه وآله)، الّذين أُمِروا بإكرامهم ومحبّتهم، قالوا: يا أمير المؤمنين، وإنّ ذلك لكائنٌ؟ قال عليه السلام: بلى، خبراً حقّاً، وأمراً كائناً، سيقتلون ولدي هذين الحسن والحسين عليهما السلام، ثمّ قال أمير المؤمنين (عليه السلام): وسيُصيب الّذين ظلموا رجزاً في الدنيا بسيوف بعض من يسلّطه الله تعالى عليهم، للانتقام بما كانوا يفسقون، كما أصاب بني إسرائيل الرّجز، قيل: ومن هو؟ قال: غلامٌ من ثقيف، يُقال له: المختار بن أبي عبيدة، وقال علي بن الحسين (عليه السلام): فكان ذلك بعد قوله هذا بزمان، وأنّ هذا الخبر اتصل بالحجّاج بن يوسف (عليه لعائن الله) من

---

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

قول علي بن الحسين عليهما السلام، فقال: أما رسول الله قال هذا؟ وأمّا علي بن أبي طالب، فأنا أشك هل حكاه عن رسول الله، وأمّا علي بن الحسين فصبيٌّ مغرورٌ، يقول الأباطيل، ويغرّ بها متبّعوه، أطلبوا إليّ المختار، فطُلِب وأُخِذ، فقال: قدّموه إلى النطع، واضربوا عنقه، فأُتي بالنطع فبسط وأُنزل عليه المختار، ثمّ جعل الغُلمان يجيئون ويذهبون لا يأتون بالسيف.

قال الحجّاج: ما لكم؟ قالوا: لسنا نجد مفتاح الخزانة، وقد ضاع منّا، والسّيف في الخزانة، فقال المختار: لن تقتلَني ولن يكذب رسول الله(صلى الله عليه وآله)، ولئن قتلتَني ليحيينّي الله حتّى أقتل منكم ثلاثمائة وثلاثة وثمانين ألفاً.

فقال الحجّاج لبعض حُجّابه: أعطِ السيّاف سيفك يقتله به، فأخذ السيّاف بسيفه فجاء ليقتله به، والحجّاج يحثّه ويستعجله، فبينا هو في تدبيره إذ عَثر والسّيف في يده، فأصاب السّيف بطنه، فشقّه ومات، وجاء بسيّاف آخر وأعطاه السّيف، فلمّا رفع يده ليضرب عنقه، لدغته عقرب وسقط فمات، فنظروا وإذا العقرب، فقتلوه.

فقال المختار: يا حجّاج، إنك لن تقدر علَى قتلي، ويحكَ يا حجّاج أما تذكر ما قال نزار بن مَعد بن عدنان لسابور

ذي الأكتاف، حين كان يقتل العرب ويصطليهم، فأمر نزار ولده فوضع في زنبيل في طريقه، فلمّا رآه قال له: من أنت؟ قال:

أنا رجل من العرب، أريد أن أسألك لِمَ تقتل هؤلاء العرب، ولا ذنوب لهم إليك، وقد قتلت الذين كانوا مذنبين، وفي عملك مفسدين؟ قال: لأنّي وجدت في الكتاب، أنّه يخرج منهم رجل يُقال له: محمّد، يدّعي النّبوة، فيزيل دولة ملوك الأعاجم ويفنيها، فأنا أقتلهم حتّى لا يكون منهم ذلك الرّجل، فقال له نزار: لئن كان ما وجدته من كتب الكذّابين، فلما أولاك أن تقتل البرّاء غير المذنبين؟ وإن كان ذلك من قول الصادقين، فإنّ الله سيحفظ ذلك الأصل الذي يخرج منه هذا الرّجل، ولن تقدر على إبطاله، ويُجري قضاءه، وينفذ أمره، ولو لم يبقَ من العرب إلا واحد، فقال سابور: صدقتَ، هذا نزار يعني -بالفارسية المهزول-، كفّوا عن العرب، فكفّوا عنهم.

ولكن يا حجّاج إنّ الله قد قضى أن أقتل منكم ثلاثمائة ألف وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإن شئت فتعاطَ قتلي، وإن شئت فلا تتعاط، فإنّ الله إمّا أن يمنعك عنّي، وإمّا أن يحييني

بعد قتلك، فإنّ قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) حقٌّ لا مَرية فيه.

فقال للسيّاف: أضرب عنقه، فقال المختار: إنّ هذا لن يقدر على ذلك، وكنتُ أحبُّ أن تكون أنت المتولّي لما تأمره، فكان يسلط عليك أفعى كما سلّط على هذا الأوّل عقرباً، فلمّا همّ السيّاف أن يضرب عنقه إذا برجل من خواص عبد الملك بن مروان قد دخل فصاح: يا سيّاف، كفّ عنه ويحك، ومعه كتاب من عبد الملك، فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم أمّا بعد يا حجّاج بن يوسف، فإنّه قد سقط إلينا طيرٌ عليه رقعةٌ فيها: إنّك أخذت المختار بن أبي عبيد وتريد قتله، تزعم أنّه حكى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيه أنّه سيقتل من أنصار بني أمية ثلاثمائة وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإذا أتاك كتابي هذا فخلّ عنه، ولا تتعرض له إلّا بسبيل خير، فإنّه زوج ظئر ابني الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولقد كلّمني فيه الوليد، وإنّ الّذي حكى إن كان باطلاً فلا معنى لقتل رجل مسلم بخبر باطل، وإن كان حقّاً فإنّك لا تقدر على تكذيب قول رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فخلّى عنه الحجّاج، فجعل المختار يقول: سأفعل كذا، وأخرج وقت كذا، وأقتل من النّاس كذا، وهؤلاء صاغرون ـ يعني بني أمية ـ، فبلغ

ذلك الحجّاج، فأُخِذ وأُنزل لضرب العنق، فقال المختار: إنّك لن تقدر على ذلك، فلا تتعاطَ رداً على الله، وكان في ذلك إذ أسقط عليه طائر آخر، عليه كتاب من عبد الملك بن مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم يا حجّاج، لا تتعرض للمختار، فإنّه زوج مرضعة ابني الوليد، ولئن كان حقّاً فتُمنَع من قتله، كما مُنِع دانيال من قتل بخت نصر، الّذي كان الله قضى أن يقتل بني إسرائيل، فتركه الحجّاج وتوعّده إن عاد لمثل مقالته، فعاد بمثل مقالته، واتصل بالحجّاج الخبر، فطلبه فاختفى مدةً ثمّ ظفر به فأخذ، فلمّا همّ بضرب عنقه، إذ قد ورد عليه كتاب من عبد الملك: أن ابعث إليّ المختار فاحتبسه الحجّاج، وكتب إلى عبد الملك:

كيف تأخذ إليك عدواً مجاهراً، يزعم أنّه يقتل من أنصار بني أمية كذا وكذا ألفاً؟ فبعث إليه عبد الملك: إنّك رجلٌ جاهلٌ، لئن كان الخبر فيه باطلاً فما أحقّنا برعاية حقّه لحق من خدمنا، وإن كان الخبر فيه حقّاً، فإنّا سنربّيه ليسّلط علينا، كما ربّى فرعون موسى حتّى تسلّط عليه، فبعث إليه الحجّاج، فكان أمر من المختار ما كان، وقتل من قتل.

وقال علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله) لأصحابه، وقد قالوا له: يابن

رسول الله أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) ذكر من أمر المختار، ولم يقل متى يكون قتله؟ ولمن يقتل؟، فقال علي بن الحسين (عليه السلام):

صدق أمير المؤمنين عليه السلام؟ أوَ لا أخبركم متى يكون؟ قالوا: بلى، قال: يوم كذا إلى ثلاث سنين من قولي هذا، وسيُؤتى برأس عبيد الله بن زياد، وشمر بن ذي الجوشن (عليهما اللعنة) في يوم كذا وكذا، وسنأكل وهما بين أيدينا ننظر إليهما، قال: فلمّا كان اليوم الذي أخبرهم أنّه يكون فيه القتل من المختار لأصحاب بني أمية، كان علي بن الحسين (عليه السلام) مع أصحابه على مائدة، إذ قال لهم:

معاشر إخواننا طيبوا نفساً وكلوا، فإنّكم تأكلون وظَلمة بني أميّة يُحصدون، قالوا: أين؟ قال عليه السلام: في موضع كذا، يقتلهم المختار وسيؤتى بالرأسين يوم كذا وكذا.

فلمّا كان في ذلك اليوم أُتي بالرأسين، لما أراد أن يقعد للأكل، وقد فرغ من صلاته، فلمّا رآهما سجد وقال:

الحمد الله الّذي لم يمتني حتّى أراني، فجعل يأكل وينظر إليهما، فلمّا كان في وقت الحلواء، لم يُؤتَ بالحلواء؛ لما كانوا قد اشتغلوا عن عمله بخبر الرأسين، .....ثمّ عاد إلى قول أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال عليه السلام: وما للكافرين والفاسقين

عنـد الله أعظـم وأوفى))[1].

وقد علّق المحقّق التُستري (قدس سره) على المقام بالقول:

((مـن واضحـات التاريـخ عنـد مـن لـه أدنـى إلمـام بـه، أنّ المختـار قُتِـل سـنة(٦٧) في فتنـة ابـن الزبـير، ولم يكـن يومئـذٍ لعبـد الملـك سـلطنة عـلى العـراق، وإنّـما كان أول سـلطنته عليهـا بعـد قتـل ابـن الزبـير سـنة (٧٣). وكانـت توليتـه للحجّـاج عـلى العـراق سـنة (٧٥)، وإنّـما سـمع جاعـل الخـبر بـشيء في المختـار، مـع عبيـد الله بـن زيـاد، ويزيـد بـن معاويـة، فجعلـه في المختـار مـع الحجّـاج بـن يوسـف، وعبـد الملـك بـن مـروان.

روى الطـبري، عـن هشـام الكلبـي، عـن أبي مِخنـف، عـن النـضر بـن صالـح: أنّ الشـيعة كانـت تشـتم المختـار لمـا كان منـه في أمـر الحسـن (عليه السلام)، حتّـى إذا كان زمن الحسـين (عليه السلام)، وبعث مسـلماً نـزل داره، فبايعـه في مـن بايعـه، ونصحـه ودعـا إليـه مـن أطاعـه، حتّـى خـرج مسـلم يـوم خـرج، والمختـار في قريـة لـه بخطرانيـة تدعـى (لقفـاً)، فجـاء خـبر خروجـه، ولم يكـن خروجـه يـوم خـرج عـلى ميعـاد، إنّـما خـرج حينـما قيـل: أنّ هانيـاً قـد ضُرِب وحُبِـس، فأقبـل المختـار في مـوالي لـه، حتّـى انتهـى بـاب الفيـل، فبعـث إليـه

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٥٤٧-٥٥٣

عمرو بن حريث: أنّ صاحبه ـ يعني مسلماً ـ لا يدري هو، فلا يجعلن على نفسه سبيلاً، إلى أن قال:

فدعاه عبيد الله، فقال له: أنت المقبل في الجموع لتنصر ابن عقيل؟، فقال له: لم أفعل، ولكنّي أقبلت ونزلت تحت راية عمرو بن حريث، وبتّ معه، فقال عمرو بن حريث: صدق، فرفع عبد الله القضيب فخبط به عينه فنشرها، وقال: أما والله لولا شهادة عمرو لك، لضربت عنقك، إنطلقوا به إلى السجن.

قال: فلم يزل في السجن حتّى قُتِل الحسين (عليه السلام)، وبعث المختار إلى ابن عمر أن يكتب إلى يزيد، فيكتب إلى عبيد الله بإطلاقه، فلمّا سمعت صفية أخت المختار، وهي تحت ابن عمر بذلك، بَكت وجزعت، فكتب ابن عمر إلى يزيد: (أنّ المختار صِهري، فإن رأيت أن تكتب إلى ابن زياد بتخليته فعلت)، فلمّا قرأه ضحك، وقال:

(يشفع مثله)، فكتب إلى ابن زياد: (فخلِّ سبيل المختار حين تنظر في كتابي)، فدعا ابن زياد بالمختار، فقال له: قد أجّلتك ثلاثاً، فإن أدركتك بالكوفة بعدها، فقد برأت منك الذمّة.

وقال المفيد في الإرشاد في عنوان قتل ميثم:

أنّ عبيد الله بن زياد حبس ميثماً، وحبس معه المختار بن أبي عبيد، فقال له ميثم: (إنّك تفلت وتخرج ثائراً بدم الحسين (عليه السلام))، فتقتل هذا الّذي يقتلنا)، فلمّا دعا عبيد الله بالمختار ليقتله، طلع بريد بكتاب يزيد إليه يأمره بتخلية سبيله، فخلّاه وأمر بميثم أن يُصلب. والحجّاج مع خُبثه كان محبّاً للمختار؛ لكون كل منهما من ثقيف، وكون كلّ منهما عدواً لابن الزبير، وعدو العدو أحد الأصدقاء.

وفي الطبري، قال ابن العرق:

حدّثنا المختار: أنّ عبيد الله شَتر عينه، وأنّه يقتله ويقطّعه إرباً إرباً، وأنّه يخرج ويطلب دم الحسين (عليه السلام)، ويقتل عِدّة ممن قُتِل على يحيى، فكان ابن العرق يتعجّب من المختار في ما يقول، حتّى رأى بعينه ما سمع منه.

ثمّ حدّث ابن العرق الحجّاج بحديث المختار في ما يفعل، ثمّ فعل وقال للحجّاج: أترى هذا شيئاً كان يُخترَق، أم علم أوتيه؟ فقال له الحجّاج: والله ما أدري، ولكن لله درّ المختار، أي رجل دنيا ومَسعر حرب، مُقارع أعداء كان.

وروى الطبري عن ابن مخنف:

أنّ مصعباً لمّا قتل المختار، أمر بكفّه فقُطِعت، ثمّ سُمِّرت بمسمار حديد إلى جنب المسجد، فلم يزل على ذلك حتّى قدم الحجّاج، فنظر إليها،ث فقال: ما هذا؟ فقالوا: كفّ المختار، فأمر بنزعها، كما أنّه سمع بكون صفية أخت المختار تحت ابن عمر، فكلمته في أن يشفع إلى يزيد ففعل، كما عرفت من الطبري، فبدّ له بكون المختار زوج مرضعة ابن الوليد ابن عبد الملك، كما أنّه سمع بشيء في بختنصر ودانيال من إرادة بختنصر قتل دانيال، فمنعه الله فعكسه،.....

كما أنّه سمع بشيء في ذي الأكتاف مع شيخ تميم، فجعله فيه مع نزار.....

وممّا يوضّح كذب الخبر أيضاً، اشتماله على الإتيان برأس عبيد الله ورأس شمر في يوم واحد إلى الإمام السّجاد (عليه السلام)، فإنّ شمراً قُتِل لمّا هرب إلى مُصعب فيمن هرب من أهل الكوفة، وعبيد الله قُتِل بالخازر في عسكر الشام، وكان أميراً عليهم من قِبل مروان في سنة (٦٧) قتله إبراهيم بن الأشتر، ضربه فقدّه نصفين، فذهبت رجلاه في المشرق ويداه في المغرب.

وفي بلدان الحَموي قُتل شمر بكلتانية، بين السوس

والصَّيمرة، قتله أبو عمرة))[١].

الرابع: ما في تفسير قوله تعالى: ((جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَ السَّماءَ بِناءً))[٢]، عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه قال لسعد بن معاذ: ((أبشر فإن الله يختم لك بالشهادة، ويهلك بك أمة من الكفرة، ويهتزّ عرش الرّحمن لموتك))[٣].

وذكر المحقّق التُستري (قدس سره) أنّه:

((يشهد لجعله أنّ في معاني أخبار الصدوق[٤] روى أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) إنّما قال في موت سعد: ((اهتزّ العرش))، ويعني السرير الّذي كان جنازة سعد فوقه، فصحفّه العالم باهتزاز عرش الله له))[٥].

الخامس: ما ورد في التفسير من قوله من تفسير قوله تعالى: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا))[٦]

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٥٨-١٦٢.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٣) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ١٥٠.

(٤) ينظر: الصدوق، معاني أخبار: ص ٣٨٨.

(٥) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٣.

(٦) سورة البقرة: آية ٢٤.

((وأمّا قلب الله السُّمَّ على اليهود الذين قصدوه به وإهلاكهم الله به، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لمّا ظهر بالمدينة اشتدّ حسد (ابن أُبَي) له، فدبّر عليه أن يحفر له حفيرة))[1].

ويوضّح -بل يؤكّد- جعل هذه الأخبار، هو أنّ ابن أُبَي كان من منافقي الأنصار، ونزلت سورة المنافقين فيه، لا من اليهود.

السّادس: ما ورد في التفسير:

من أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا رجع من خيبر جاءته يهودية بذراع مسمومةٍ مَشويةٍ، وكان معه البراء بن معرور الأنصاري، وأمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنّ البَراء أخذ منه لقمةً فوضعه في فيه، فقال له علي (عليه السلام): يا براء لا تتقدّم على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال البراء، وكان إعرابياً: يا علي، فكأنّك تبخل رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟، ثمّ ذكر موت البَراء منه في قصةٍ طويلةٍ[2].

ويمكن توجيه وجه الوضع في هذا الخبر، بما حاصله:

أنّه ((يشهد لوضعه أنّ البَراء بن معرور كان من أجلّاء

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ١٩٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ١٧٧.

الصحابة، روى في الخصال عن الصادق (عليه السلام)، أنّ فيه نزل: (إِنَ اللهَ يُحِبُ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ)[1] لمّا لانَ بطنه فاستنجى بالماء، وكان النّاس يستنجون بالأحجار، وأُمِر أن يحول وجهه إلى النّبي (صلى الله عليه وآله) في وفاته، وأمر بالثلث من ماله، فنزل الكتاب بالقبلة، وجرت السنّة بالثلث، ومات قبل الهجرة باتفاق الخاصّة والعامّة، وغزوة خيبر كانت سنة ست.

وفي الاستيعاب (لمّا قدم النّبي (صلى الله عليه وآله) المدينة في هجرته من مكّة، أتى قبر البَراء في أصحابه، فكبّر عليه وصلّى).

وإنّما سمع الواضع بشيءٍ في ابنه، بِشر بن البَراء بن معرور من أكله من الذراع المسمومة، فجعله في نفس البَراء مع زيادات، وبشر أيضاً كان جليلاً، فرووا (أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) قال لبني سلمة: من سيّدكم؟ قالوا: الجد بن قيس، قال: بل سيّدكم الأبيض الجَعد، بِشر بن البَراء))[2].

السّابع: ما ورد في التفسير من أنّه:

وشيَ بحَزقيل إلى فرعون ((وقالوا إنّه يدعو إلى مخالفتك، ويعين أعداءك على مضادّتك، فقال لهم فرعون: أنّه ابن عمّي،

(١) سورة البقرة: آية ٢٢٢.

(٢) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٤.

وخليفتي على مُلكي، وولي عهدي، ..... فقال حَزقيل:..... فسلهم من ربّهم؟ قالوا: فرعون هذا.... قال حَزقيل: أيّها الملك، فأُشهدكَ وكلّ من حضرك، أنّ ربّهم هو ربّي، وخالقهم هو خالقي، ورازقهم هو رازقي، ..... فقال لهم: يا رجال السُّوء، يا طلّاب الفساد في مُلكي، ومريدي الفتنة بيني وبين ابن عمّي، وهو عضدي، أنتم المستحقّون لعذابي،..... ثمّ أمر بالأوتاد، فجُعِل في ساق كلّ واحدٍ منهم وتَداً، وفي صدره وتَداً، وأمر أصحاب أمشاط الحديد، فشقّوا بها لحومَهم من أبدانهم، فذلك ما قاله الله تعالى: ((فَوَقَاهُ اللهُ ـ يعني جبرئيل ـ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا))[1]، به لمّا وشَوا به إلى فرعون ليهلكوه، ((وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ ـ أي حلَّ بهم ـ سُوءُ الْعَذَابِ)))[2].

ويمكن التعليق على المقام بالقول:

أنّه يشهد لوضعه، أنّ الكليني روى في الكافي في الصحيح أنّ الإمام الصّادق (عليه السلام) قال في قوله تعالى: ((فَوَقَاهُ اللهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا))[3]، والله لقد سَطوا عليه وقتلوه، ولكن أتدرون

(١) سورة غافر: آية ٤٥.

(٢) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٣٥٧-٣٥٨.

(٣) سورة غافر: آية ٤٥.

ما وقاهُ؟ وقاهُ أنّ يفتنوه عن دينه.

وروى القمّي عنه (عليه السلام) قال: والله لقد قطّعوه إرباً، ولكن وقاهُ أن يفتنوه عن دينه[1].

الثامن: ما ورد في التفسير:

من أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) قال لأبي جهل لمّا طلب منه أن يحرقه بصاعقة إن كان نبياً:

((يا أبا جهل، إنّ الله إنّما رفع عنك العذاب؛ لعلمه بأنّه سيخرج من صُلبك ذرّيّةً طيبةً: عكرمة ابنك، وسيَلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله ورسوله فيه كان عند الله جليلاً، وإلا فالعذاب نازلٌ عليك))[2].

وممّا يوضّح جعله ـ أي جعل هذا الخبر ـ :

((أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا فتح مكّة أمر بقتل عَكرمة، ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة، ففرّ ثمّ أسلم اضطراراً، وهو يدل على أنّه كان على سرّ أبيه، ومثله في أعلى درجات الخباثة، ومعاضدته لأبي بكر وانحرافه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أمر معلوم، بيّنٌ بين

---

(١) ينظر: التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٤.

(٢) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٥١٣.

الخاصّة والعامّة)) [١].

التاسع: ما ورد في تفسير قوله تعالى: ((وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ وَ اللهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ))[٢]:

((قال علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله): وهؤلاء خيارٌ من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، عذّبهم أهل مكّة ليفتنوهم عن دينِهم، منهم بلالٌ، وصُهيبٌ، وخبّاب، وعمّار بن ياسر، وأبواه.....وأمّا صُهيب فقال: أنا شيخٌ كبيرٌ، لا يضرّكم كنت معكم أو عليكم، فخذوا مالي ودعوني وديني، فأخذوا ماله وتركوه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) لمّا جاء إليه: يا صُهيب، كم كان مالك الّذي سلّمتَه؟ قال: سبعة آلاف، قال: طابت نفسك بتسليمه ؟ قال: والذي بعثك بالحقّ نبيّاً، لو كانت الدنيا كلّها ذهبة حمراء، لجعلتها عوضاً عن نظرةٍ أنظرها إليك، ونظرةٍ أنظرها إلى أخيك ووصيّك علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): يا صُهيب، قد أعجزت خزّان الجنان عن إحصاء ما لك فيها بمالك هذا واعتقادك))[٣].

---

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٥.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٧.

(٣)التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٦٢٣-٦٢٥.

وممّا يوضّح جعل هذا الخبر:

((أنّه اتفقت الخاصّة وكثير من العامّة، أنّ الآية نزلت في بيتوتة أمير المؤمنين (عليه السلام) على فراش النّبي (صلى الله عليه وآله)، رواه علي بن إبراهيم القمّي، والعيّاشي، وفرات بن إبراهيم، وغيرهم في تفاسيرهم.

وقال ابن شهرآشوب في مناقبه:

((روى نزول آية: ((وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ وَ اللهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ))[1]، في بيتوتة أمير المؤمنين (عليه السلام) على فراش النّبي (صلى الله عليه وآله)، إبراهيم الثقفي، والفَلكي الطوسي، بالإسناد عن الحاكم، عن السدّي، عن أبي مالك، عن ابن عبّاس.

وأبو المُفضّل الشيباني، بإسناده عن السجّاد (عليه السلام)، وعن الحسن البصري، عن أنس، وعن أبي زيد الأنصاري، عن أبي عمرو بن العلاء، ورواه الثعلبي، عن ابن عباس، والسدّي، ومعبد، أنّها نزلت في علي (عليه السلام)، بين مكّة والمدينة، لمّا بات بمكّة على فراشه.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٠٧.

وعن فضائل الصحابة، عن العَكبري، والسَمناني، عن السجّاد (عليه السلام)، وعن الثعلبي في تفسيره، وابن عُقبة في ملحمته.

وأبو السعادات في فضائل العشرة، والغزالي في الأخبار برواياتهم عن أبي اليقظان، وجماعة من أصحابنا، نحو ابن بابويه، وابن شاذان، والكليني، والطوسي، وابن عُقدة، والبرقي، وابن فيّاض، والمفيد، والصفواني، والثقفي، بأسانيدهم، وأبي رافع، وهند بن أبي هالة -إلى أن قال- في حديث مبيته (عليه السلام):

وجعل جبرائيل يقول: بخٍ بخٍ، من مثلك يا بن أبي طالب، والله يباهي بك الملائكة؟ فأنزل الله تعالى: (وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ)[1].

وممّا يوضّح أيضاً جعله، أنّه قد اتفقت الخاصة أنّ صُهيباً كان مبغضاً لأمير المؤمنين (عليه السلام)، ومنحرفاً عنه، فعنونه الكشّي في رجاله مع بلال، ثمّ روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال: ((كان بلال عبداً صالحاً، وصُهيب عبد سوءٍ يبكي على عمر))[2].

وعنونه المفيد معه في اختصاصه، وقال: ((قال أبو عبد

(١) سورة البقرة: آية ٢٠٧.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ١٩٢ الرقم٧٩.

الله (عليه السلام): رحم الله بلالاً، فإنّه كان يحبّنا أهل البيت، ولعن الله صُهيباً فإنّه كان يعادينا))[1].

العاشر: ما ورد في تفسير قوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ)[2] قال:

((قال أمير المؤمنين (عليه السلام): كنا نحن مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو يذاكرنا بقوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ)، قال: أحراركم دون عبيدكم، فإنّ الله تعالى قد شغل العَبيد بخدمة مواليهم عن تحمّل الشهادات وعن أدائها))[3].

وممّا يوضّح ويؤشّر على جعل هذا التفسير، وأنّه موضوع:

((أنّه لا فرق عند الإمامية في الشاهد الحر والعبد، إذا كان عدلاً، فروى الكليني في الكافي أنّه في الحسن عن الباقر (عليه السلام) في حديث أمير المؤمنين (عليه السلام) مع شريح: أنّه (عليه السلام) قال له: قضينا بجور ثلاث مرّات، إلى أن قال: قال (عليه السلام) له:

ثمّ أتيتك بقنبر، فشهد أنّها دِرع طلحة، أُخِذت غُلولاً يوم

---

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٨.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٨٢.

(٣) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٦٥٨.

البصرة، فقلت: هذا مملوك، ولا أقضي بشهادة مملوك، ولا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً[١].

وعن الإمام الصادق (عليه السلام) سُئل: أتجوز شهادة المملوك؟ فقال: إنّ أول من رد شهادة المملوك عمر بن الخطّاب))[٢].

الحادي عشر: ما ورد في التفسير من قوله: وأمّا الطوفان الّذي أرسله الله تعالى على القبط، فقد أرسل الله تعالى على قوم مشركين آيةً لمحمّد (صلى الله عليه وآله)، فقال: أنّ رجلاً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) يُقال له: ثابت بن الأفلح، قتل رجلاً من المشركين في بعض المَغازي، فنذرت امرأة ذلك المشرك المقتول: لتشربنَّ في قحف رأس ذلك القاتل خمراً.

فلمّا وقع بالمسلمين يوم أحد ما وقع، قُتِل ثابت هذا على رَبوةٍ من الأرض، فانصرف المشركون، واشتغل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأصحابه بدفن أصحابه، فجاءت المرأة إلى أبي سفيان، فسألته أن يبعث رجلاً مع عبد لها إلى مكان ذلك المقتول، فيَحزّ رأسه فيُؤتى به؛ لتفي بنذرها، فتشرب في قحفه خمراً، وقد كانت البشارة بقتله أتاها بها عبد لها، فأعتقته وأعطته

(١) الكليني، الكافي: ٧/ ٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ٧/ ٣٩٠، التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

جاريةً لها، ثمّ سألت أبا سفيان، فبعث إلى ذلك المقتول مائتين من أصحابه الجلّد في جوف الليل؛ ليحزّوا رأسه فيأتونها به، فذهبوا فجاءت ريح فدحرجت الرّجل إلى حدور[1]، فتبعوه ليقطعوا رأسه، فجاء من المَطر وابلٌ عظيم، فغرق المائتين، ولم يوقف لذلك المقتول ولا لواحد من المائتين على عينٍ ولا أثرٍ، ومنع الله الكافرين مما أرادت، فهذا أعظم من الطوفان آية لمحمّد (صلى الله عليه وآله))[2].

ويمكن توضيح جعله من خلال القول:

((أنّ الخاصّة والعامّة استقصوا الصحابة، ولم يذكروا فيه هذا الاسم، واستقصَوا مقتولي أحد، ولم يذكروا فيهم هذا الذي قال، وإنّما سمع الواضع بشيء فوضع ما وضع، فروت العامّة والخاصّة أنّ عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، لا ثابت بن الأفلح، ويُقال العاصم (حُمى الدَّبر) قتل رجلين، لا رجلاً من المشركين، (مُسافح بن طلحة وكلاب بن طلحة) في أحد، لا في غزوة قبل أحد، فنذرت أمّهما، لا امرأة المقتول أن تشرب في قحف رأسه.

---

(١) أي المكان الذي ينحدر منه.

(٢) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٤١٥-٤١٦.

فقُتِل عاصم في غزوة الرَّجيع، والرجيع كانت بعد حمراء الأسد، وحمراء الأسد كانت بعد أحد، لا في أحد، قتل عاصماً مع جمع بنولحيان، -حي من هُذيل-، وأرادوا رأس عاصم؛ ليبيعوه من أمّ المقتولين، لا أبو سفيان، فمنعتهم الدَّبْر (بالفتح والسكون، أي النحل) لا الريح، فلمّا حالت الدَبْر بينهم وبينه، قالوا:

دعوه حتّى تُمسي فتذهب عنه، فبعث الله الوادي فاحتمل عاصماً فذهب به وحده، لا مع المشركين الذين أرادوا قطع رأسه، وقد كان عاصم أعطى الله عهداً أن لا يمسَّ مشركاً في حياته، ولا يمسّه مشرك أبداً في حياته، فمنعه الله بعد وفاته، مما امتنع منه حال حياته))[1].

الثاني عشر: ما ورد في التفسير من قول النبي (صلى الله عليه وآله): ((إنّ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاةٍ فيما سواه، إلا المسجد الحرام والمسجد الأقصى ـ أي مكّة المكرّمة وبيت المقدس ـ))[2].

ووجه الوضع في هذا الكلام:

---

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٦٦٣-٦٦٤.

أنّ مقتضاه كون المسجد الأقصى وهو بيت المقدس أفضل من مسجد المدينة المنوّرة، ومن الواضح أنّ هذا الكلام خلاف أخبارنا الواردة، والتي تدلّ على أنّ المسجد الأقصى ومسجد المدينة متعادلان في فضل الصّلاة، وأنّ الصّلاة فيهما تساوي ألف صلاةٍ في غيرهما.

وفي قبال ذلك، وردت الأخبار بأنّ الصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة، بل ورد في بعض الرّوايات كما روى السكوني عن الإمام الصادق (عليه السلام) في الكافي، عدم أفضليته من مسجد الكوفة[1].

الثالث عشر: ما ورد في التفسير من أنّه:

((وقيل للصّادق (عليه السلام) أنّ عمّاراً الدهني شهد يوماً عند ابن أبي ليلى قاضي الكوفة بشهادة، فقال له القاضي: قُم يا عمّار، فقد عرفناك، لا تقبل شهادتك؛ لأنّك رافضي، فقام عمّار وقد ارتعَدَت فرائصه، واستفرغه البكاء، فقال له ابن أبي ليلى: أنت رجل من أهل العلم والحديث، إن كان يسوءك أن يُقال لك رافضي، فتبرأ من الرّفض، فأنت من إخواننا، فقال له عمّار: يا

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ٢٩١، التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٧١-١٧٢.

هذا، ما ذهبت والله حيث ذهبت، ولكن بكيت عليك وعليَّ، أمّا بكائي على نفسي، فإنّك نسبتني إلى رتبةٍ شريفةٍ لست من أهلها، وزعمت أنّي رافضي، ويحك لقد حدّثني الصادق (عليه السلام): أنّ أوّل من سُمِي الرافضة السَّحرة، .....))[1]

وممّا يدلّ على الوضع في هذا الخبر:

أنّ عمّار الدُّهني كان من العامّة، لا من الإمامية، قال النجاشي في ترجمة ابنه معاوية:

((وكان عمّار أبوه ثقةٌ في العامّة وجهاً))[2].

وعنونه العامّة كالقدسي وغيره، وقال ابن حجر:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: قال أحمد، وابن معين، وابن حاتم، والنسائي، أنّه ثقةٌ[3]، وغيره كذلك في رجالهم.

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص٣١٠-٣١١.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤١١ الرقم١٠٩٦، العلامة الحلي، خلاصة الاقوال: ص٢٧٣، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٣٥.

(٣) ينظر: العسقلاني، تقريب التهذيب: ٢/ ١٩٦، تهذيب التهذيب: ١٠/ ١٩٣.

وأمّا قول بعضهم فيه أنّه كان شيعياً، فالشيعي عندهم من قال بأنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أفضل من عثمان، دون أبي بكر وعمر، وقد صرّح الذهبي، والحاكم، والنيسابوري، بأنّه شيعي لا رافضي.

وأمّا عَدّ الشيخ له في أصحاب الصادق (عليه السلام)، فأعمّ أيضاً من الإمامية، فإنّه قد عدّ المنصور الدوانيقي، وأبا حنيفة في أصحابه، وإنّما عدّهم في أصحابه (عليه السلام)؛ لروايتهم عنه (عليه السلام)، وأمّا رواية الكافي في باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته، عن ابنه معاوية، قال:

((كنّا عند أبي عبد الله (عليه السلام) نحواً من ثلاثين رجلاً، إذ دخل أبي فرحّب به أبو عبد الله(عليه السلام)، وأجلسه إلى جنبه، فأقبل عليه طويلاً، ثمّ قال أبو عبد الله(عليه السلام):

إن لأبي معاوية حاجة فلو خفّفتم، فقمنا جميعاً....))[1]

فعلى عامّيّته أدل، حيث أنّه (عليه السلام) عامله معاملة الأجانب، لا الأصحاب.

وأيضاً روى في الفقيه خبراً في ردِّ شريك القاضي شهادة أبي

(١) الكافي، الكليني: ٥/ ٥٣١ ب: مايحل للمملوك النظر اليه ح٢.

كَهمَس؛ لكونه رافضياً، ثمّ قال:

((وقع مثل ذلك لابن أبي يعفور، وفُضيل بن سَكَرة)) [١]، فلو كان عمّار الدهني أيضاً منهم لذكره [٢].

الرابع عشر: ما ورد في تفسير قوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)[٣]، قال النّبي (صلى الله عليه وآله): إنّ الله ليأمر الملائكة المقرّبين أن يتلقّوا دموعهم المصبوبة لقتل الحسين (عليه السلام)، إلى الخُزّان في الجنان، فيمزجونها بماء الحيوان، فيزيد في عذوبتها وطيبها ألف ضعفها، وإنّ الملائكة ليتلقّون دموع الفرحين الضاحكين لقتل الحسين (عليه السلام)، فيلقونها في الهاوية، ويمزجونها بحميمها، وصديدها، وغساقها، وغسلينها، فتزيد في شدّة حرارتها، وعظيم عذابها ألف ضعفها، يُشدد بها، .....))[٤]

وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق:

لأنّه من الغريب جداً أن يعبر عن الضاحكين بالدموع، وهو معنى لا يستقيم، وتعبير لا يتناسب مع صدوره عن كاتبٍ

(١) الصدوق، من لاحضره الفقيه: ٣/ ٧٥ ب: نوادر الشهادات ح٣٣٦٦.

(٢) ينظر: التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٣) سورة البقرة: آية ٨٦.

(٤) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٣٦٩-٣٧٠

بسيطٍ، فضلاً عن أن يُنسَب للمعصوم (عليه السلام)، وما هو معلوم من أنّ منطقهم وكلامهم معروف، مشخص، لا يمكن أن يكون هذا منه.

الخامس عشر: ما ورد فيه من أنّه:

((ثمّ قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأبي جهل: يا أبا جهل هذه الفرقة الثالثة قد شاهدت آيات الله ومعجزات رسوله، وبقي الذى لك فأي آية تريد؟ قال أبو جهل: آية عيسى بن مريم، كما زعمت أنّه كان يخبرهم بما يأكلون، وما يدّخرون في بيوتهم، فأخبرني بما أكلتُ اليوم، وما أدّخرته في بيتي، وزدني على ذلك، بأن تحدّثني بما صنعته بعد أكلي لما أكلت، كما زعمت أنّ الله زادك في المرتبة فوق عيسى، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

أمّا ما أكلت وما أدّخرت فأخبرك به، وأخبرك بما فعلته في خلال أكلك، وما فعلته بعد أكلك، وهذا يومٌ يفضحك الله عز وجل فيه باقتراحك، فإن آمنتَ بالله لم تضرّك هذه الفضيحة، وإن أصررت على كفرك أضيف لك إلى فضيحة الدّنيا وخزيها، خِزيَ الآخرة الذي لا يبيد ولا ينفد ولا يتناهى، قال: وما هو؟ قال رسول الله:

قعدت يا أبا جهل تتناول من دجاجةٍ مسمنة أسمطتها،

فلمّا وضعت يدك عليها، استأذن عليك أخوك أبو البختري بن هشام، فأشفقت عليه أن يأكل منها، وبخلت فوضعتها تحت ذيلك، وأرخيت عليها، حتّى انصرف عنك، فقال أبو جهل: كذبت يا محمد))[1].

((ممّا يوضّح كذبه، ويفضحه في جعله:

أنّ الرّجل ليس له علم بالتاريخ، ولا اطلاع من الرّجال، حتّى يعرف كيف يضع، فإنّ أبا البختري لم يكن أخا أبي جهل، كيف وأبو جهل مخزومي، وأبو البُختري أسدي، من أسد بن عبد العُزّى.

قال محمّد بن إسحاق، صاحب المَغازي في قتلى المشركين في بدر:

ومن بني أسد عبد العُزّى بن قصي، أبو البُختري العاص بن هاشم بن الحارث بن أسد، ومن بني مخزوم، أبو جهل عمرو بن هشام بن المُغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم[2]،

والّذي حمله على جعلهما أخوين اتحاد اسميْ أبويهما، مع أنّ

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٢) ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية: ٢/ ٥٢٧-٥٢٨.

ابن هشام صاحب السِّيرة جعل اسم أبي البختري هاشم))[1].

السادس عشر: ما ورد في التفسير من أنّه:

((بعث النّبي (صلى الله عليه وآله) جيشاً ذات يومٍ إلى قومٍ من أشدّاء الكافرين، فأبطأ عليه خبرهم، وتعلق قلبه بهم، وقال: ليتَ لنا من يتعرّف أخبارهم،.....إذ جاءه البشير، بأنّه قد ظفروا بأعدائهم، واستولوا عليهم، وصيّروهم بين قتيل وجريح وأسير، وانتهبوا أموالهم، وسَبوا ذراريهم وعيالهم، فلمّا قرب القوم من المدينة خرج إليهم النّبي (صلى الله عليه وآله) بأصحابه يتلقّاهم.

فلمّا لقيهم ورئيسهم زيد بن حارثة، وكان قد أمّره عليهم، فلمّا رأى زيد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، نزل عن ناقته وجاء إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقبّل رجله، ثمّ قبّل يده، فأخذه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقبّل رأسه، ثمّ نزل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عبد الله بن رَواحة، فقبّل يده ورجله وضمّه رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى نفسه، ثمّ نزل إليه قيس بن عاصم المنقري، ..... فقالوا يارسول الله أنّا لمّا قربنا من العدو بعثنا عيناً لنا، ..... فلمّا جَنّ الليل وصرنا إلى نصفه، فتحوا باب بلدهم ونحن غارون[2] نائمون، ما كان فينا منتبهٌ

(١) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ١٩٥.

(٢) الغار: الغافل.

إلا أربعة نفر: زيد بن حارثة في جانب من جوانب عسكرنا، يصلّي ويقرأ القرآن، وعبد الله بن رَواحة في جانب آخر، يصلّي ويقرأ القرآن..... فخرجوا في الليلة الظلماء الدامسة، ورشقونا بنبالهم، وكان ذلك بلدهم، وهم بطُرقه ومواضعه عالمون، ..... فبينا نحن كذلك، إذ رأينا ضوءاً خارجاً من فيِّ قيس بن عاصم المَنقري كالنار المشتعلة، وضوءاً خارجاً من فيِّ قتادة بن النعمان كضوء الزهرة والمشتري، وضوءاً خارجاً من فيِّ عبد الله بن رَواحة كشعاع القمر في الليلة المظلمة، ونوراً ساطعاً من فيِّ زيد بن حارثة أضوء من الشمس الطالعة، وإذا بتلك الأنوار قد أضاءت معسكرنا، حتّى أنّه أضوء من نصف النّهار، وأعداؤنا في ظلمةٍ شديدةٍ، فأبصارناهم وعُموا عنّا، ..... فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

قولوا الحمد لله ربّ العالمين على ما فضلّكم به من شهر شعبان، هذا كانت ليلة غرّة شعبان، وقد انسلخ عنهم الشهر الحرام، وهذه الأنوار بأعمال إخوانكم هؤلاء في غُرّة شعبان، ليسلفوا بها أنواراً في ليلتها قبل أن يقع منهم الأعمال، قالوا: يارسول الله وما تلك الأعمال لنثابر عليها؟ قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

أمّا قيس بن عاصم المَنقري، فإنّه أمر بمعروف في يوم غُرّة شعبان، وقد نهى عن منكر، ودلّ على خير، فلذلك قُدِّم له النّور في بارحة يومه عند قراءته القرآن، وأمّا قُتادة بن النعمان، فإنّه قضى ديناً كان عليه في غُرّة شعبان، فلذلك أسلفه الله النور في بارحة يومه))[1]

((ممّا يوضّح كذب هذا الخبر :

مضافاً إلى عجيب مضمونه، الّذي يصيح بجعله، أنّ قيس بن عاصم لم يشهد غزوةً، وإنّما كان إسلامه بعد الفتح، وإنّما وفد على النّبي (صلى الله عليه وآله) في وفد تميم ورجع، وأنّ زيد بن حارثة وعبد الله بن رَواحة اُستشهِدا مع جعفر الطيّار في مؤتة قبل الفتح))[2].

السابع عشر: ما ورد في قصّة أصحاب العقبة، حيث قال:

((ثمّ أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر بالرّحيل في أول نصف الليل الأخير، وأمر مناديه فنادى: ألا لا يسبقنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحد إلى العقبة، ولا يطأها حتّى يتجاوزها رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثمّ أمر حذيفة أن يقعد في أصل العقبة، فينظر من يمرّ به، ويخبر رسول

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ٦٣٩-٦٤٣

(٢) التستري، الأخبار الدخيلة: ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

الله (صلى الله عليه وآله)، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمره أن يستتر بحجر، فقال حذيفة: يارسول الله إنّي أتبين الشرَّ في وجوه رؤساء عسكرك، وإنّي أخاف إن قعدتُ في أصل الجبل، وجاء منهم من أخاف أن يتقدمك إلى هناك، للتدبير عليك يحس بي، فيكشف عنّي، فيعرفني وموضعي من نصيحتك فيتهمي، ويخافني فيقتلني، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

إنّك إذا بلغت أصل العَقبة، فأقصد أكبر صخرةٍ هناك إلى جانب أصل العقبة، وقل لها: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمركِ أن تنفرجي لي، حتّى أدخل في جوفكِ، ثمّ يأمركِ أن تنثقّب فيكِ ثقبةٌ أبصر منها المارّين، ويدخل عليَّ منها الرّوح؛ لئلا أكون من الهالكين، فإنّها تصير إلى ما تقول لها بإذن الله ربّ العالمين.

فأدّى حذيفة الرسالة، ودخل جوف الصخرة، وجاء الأربعة والعشرون على جمالهم، وبين أيديهم رجالتهم يقول بعضهم لبعض: من رأيتموه ههنا كائناً من كان فاقتلوه، ..... وكل ذلك يوصله الله من قريبٍ أو بعيدٍ إلى أذن حذيفة ويعيه، فلمّا تمكّن القوم على الجبل حيث أرادوا، كلّمت الصخرة حذيفة، وقالت: أنطلق الآن إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فأخبره بما رأيه وما سمعت، قال حذيفة:

كيف أخرج عنكِ، وإن رآني القوم قتلوني مخافةً على أنفسهم من نميمتي عليهم؟ قالت الصّخرة: إنّ الذي مكّنك من جوفي، وأوصل إليك الروح من الثُّقبة الّتي أحدثها فيَّ، هو الّذي يوصلك إلى نّبي الله وينقذك من أعداء الله، فنهض حذيفة ليخرج، وانفرجت الصَّخرة، فحوّله الله طائراً، فطار في الهواء محلّقاً، حتّى أنقض بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثمّ أعيد على صورته))[1].

ولا حاجة للتعليق على هذا الكلام:

لوضوح فساده ووضعه، بل أنّ أصل القضية من إرسال حذيفة إلى العَقبة، لم ترد في مصدرٍ معتبرٍ يُعتمَد عليه، وغرابة القصّة من أولها إلى آخرها، كفيلةٌ بالاطمئنان بأنّ هذه الأخبار موضوعةٌ مكذوبةٌ.

ثمّ أنّنا لاحظنا من هذه المخالفات والملاحظات الشيء الكثير في التفسير، يطول مع التعرّض لها المقام، وفيما نقلناه منها الكفاية في إيراث الوثوق والاطمئنان بكون التفسير موضوعاً على لسان الإمام العسكري (عليه السلام).

---

(١) التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ص ٣٨٧-٣٨٨.

فالنتيجة النهائية بعد كلّ ما تقدّم:

اولاً:عدم الطريق الصحيح للتفسير.

ثانياً: ضعف جُلّ من وقع فيه من الرّواة والرّجال.

ثالثاً: عدم شهرة الكتاب عند المتقدّمين كما اتّضح، والمتأخّرين.

رابعاً: عدم نفع شهرته بعد العلامة المجلسي(قدس سره) والعاملي (قدس سره)، وعدم أثرها في إثبات صحّة واعتبار مرويات هذا التفسير.

خامساً: المخالفات الكثيرة جداً، والتي تشكّل الأعم الأكثر من الكتاب.

فلذلك، يكون التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) غير معتبرٍ، ولا يصلح للاستناد إليه في مقام الاستدلال.

نعم، لابأس بالتأييد بما ورد فيه على حسب مقتضى الصناعة .

وبذلك يَتُمُّ الحديث في التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، تمّ بعون الله وقوته وتوفيقه ،والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم

٢. الاحتجاج: الطبرسي، أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب(ت ٥٦٠ هـ) تحقيق وتعليق: السيد محمد باقر الخرسان سنة الطبع : ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م الناشر : دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف.

٣. الأخبار الدخيلة: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥ هـ) تعليق: علي اكبر الغفاري الطبعة الثانية: ١٤٠١ هـ الناشر: مكتبة الصدوق - طهران

٤. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٥. اعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن ابن السيد عبد الكريم العامِلي (ت١٣٧١ هـ-١٩٥٢م) تحقيق وتخريج : حسن الأمين تاريخ الطبع: ١٩٨٣م الناشر : دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان

٦. آلاء الرحمن: البلاغي، محمد جواد بن حسن بن طالب (ت

١٣٥٢ هـ). الناشر: دار احياء التراث العربي بيروت- لبنان

٧. إيضاح المكنون: البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت ١٩٢٠ م / ١٣٣٩ هـ) تحقيق : تصحيح : محمد شرف الدين يالتقايا ، رفعت بيلگه الكليسي الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٨. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٩. بحوث في الفاظ التوثيق الجزء الثاني: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط).

١٠. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

١١. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. تاريخ الطبري: الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠ هـ) تحقيق : مراجعة وتصحيح وضبط : نخبة من العلماء الأجلاء الطبعة

: الرابعة. سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان

١٣. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام):تحقيق : مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام) الطبعة : الأولى محققة سنة الطبع : ربيع الأول ١٤٠٩ المطبعة : مهر - قم المقدسة الناشر : مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف - قم المقدسة.

١٤. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٥ - ١٩٩٥ م الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١٥. التنبيه والاشراف: المسعودي، أبو الحسن على بن الحسين بن علي(ت ٣٤٦هـ) الناشر : دار صعب - بيروت - لبنان.

١٦. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ(الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

١٧. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد هاشم الحسيني الطهراني الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية

في قم المقدسة.
١٨. جامع الرواة وازاحة الاشتباهات: الاردبيلي، محمد بن علي الاردبيلي(ت١١٠١هـ) الطبعة: الاولى ١٤٠٣هـ الناشر: منشورات مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي
١٩. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : الشيخ عباس القوچاني الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٣٦٥ ش المطبعة : خورشيد الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران
٢٠. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ) الطبعة: الثالثة، سنة الطبع : ١٤٣٦ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٢١. حلية الأبرار: البحراني، السيد هاشم بن سليمان الحسيني(ت١١٠٧هـ) تحقيق : الشيخ غلام رضا مولانا البروجردي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١هـ المطبعة : بهمن
٢٢. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الطبعة الأولى: رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٢٣. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٤. الخمس: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة : الأولى، سنة الطبع : جمادي الأولى ١٤١٥ المطبعة : باقري - قم الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري

٢٥. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة : الثالثة ، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر : دار الأضواء - بيروت - لبنان

٢٦. رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط

٢٧. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد

محمد رضا الجلالي الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث.

٢٨. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٩. رسالة اثنا عشر (فارسي): الداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الأستر آبادي (ت١٠٤١ هـ).

٣٠. الرسائل الرجالية : الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق : محمد حسين الدرايتي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش المطبعة : سرور الناشر : دار الحديث.

٣١. رسائل فقهية: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق : تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الأول ١٤١٤ المطبعة : باقري - قم الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري .

٣٢. الزكاة: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق

تراث الشيخ الأعظم الطبعة : الأولى، سنة الطبع : شوال ١٤١٥ المطبعة : باقري - قم الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري

٣٣. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق : إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط/ تحقيق : حسين الأسد الطبعة : التاسعة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٣ م الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان

٣٤. السيرة النبوية: ابن هشام، أبو محمد عبد الملك ابن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٨ هـ) تحقيق وضبط وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد سنة الطبع : ١٣٨٣ - ١٩٦٣ م المطبعة : المدني - القاهرة الناشر : مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - بمصر .

٣٥. شارع النجاة في أبواب العبادات(فارسي): الداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الأستر آبادي (ت١٠٤١ هـ) طبعة حجرية عنى بطبعه ونشره على نفقة السيد جمال الدين الميرداماد بخط احمد النجفي الزنجاني.

٣٦. عمدة الطالب: ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت ٨٢٨ هـ) تحقيق : تصحيح : محمد حسن آل الطالقاني

الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٣٨٠ - ١٩٦١ م الناشر : المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف .

٣٧. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع : ١٩٨٤ م المطبعة : مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٣٨. فتح الأبواب: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق : حامد الخفاف الطبعة : الأولى سنة الطبع: ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بيروت - لبنان

٣٩. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي(ت ٤٣٨هـ) تحقيق : رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري .

٤٠. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤١. الفوائد الرجالية (بلغة الفقيه): بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق :

محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم الطبعة : الأولى. المطبعة : آفتاب الناشر : مكتبة الصادق - طهران.

٤٢. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

٤٣. القضاء والشهادات: مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق : تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الأول ١٤١٥ المطبعة : باقري - قم الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري.

٤٤. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

٤٥. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، (ت ٦٣٠هـ) سنة الطبع : ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م المطبعة : دار صادر - دار بيروت الناشر : دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر.

٤٦. كنز الفوائد: الكراجكي، الشيخ أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان (ت ٤٤٩ هـ) الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٣٦٩ ش المطبعة : غدير الناشر : مكتبة المصطفوي - قم.

٤٧. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت ٦٣٠ هـ) سنة الطبع : محرم ١٤٠٥هـ الناشر : نشر أدب الحوزة - قم - ايران

٤٨. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: المجلسي، الشيخ محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الناشر: دار الكتب الإسلاميّة المطبعة: مروي الطبعة: الثانية، تاريخ النشر : ١٤٠٤ هـ.

٤٩. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة البقاع: البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي(ت ١٣٣٨هـ) تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي الطبعة الاولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م الناشر: دار الجيل بيروت - لبنان

٥٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ) الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الآخر ١٤١٢ المطبعة : شفق - طهران الناشر : ابن المؤلف

٥١. مطارح الأنظار: مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي

المطبعة: شريعت - قم الطبعة: الثالثة، تاريخ النشر: ١٤٣٢ هـ. الناشر: مجمع الفكر الاسلامي

٥٢. المعارف: الدِّينَوَرِيُّ، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق : د. ثروت عكاشة المطبعة : القاهرة - دار المعارف الناشر : دار المعارف.

٥٣. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد الطبعة الأولى ١٤٣١هـ نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث

٥٤. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٥. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) سنة الطبع : ١٩٧٩ م الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٥٦. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٥٧. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٨. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ، المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٥٩. النور الساطع في الفقه النافع: كاشف الغطاء، الشيخ علي بن محمد رضا بن هادي(ت ١٤١١هـ) الطبعة الاولى: ١٣٨١هـ الناشر: مطبعة الاداب، النجف.

٦٠. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الاسلامية الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ الطبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة الناشر: مجمع البحوث الاسلامية

٦١. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ) تحقيق: مكتبة اميرالمؤمنين (اصفهان) الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠هـ، المطبعة: رسول - قم الناشر: عطرعترت عليهم السلام.

مُحتَوياتُ الكِتَابِ

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
الكلام في حادثة كتابة هذا التفسير	١٤
أولاً:	٢١
ثانياً:	٢١
وأمّا في القرن الخامس الهجري:	٢٥
الجهة الأولى:	٢٧
الاعتراض الأوّل:	٢٧
الاعتراض الثّاني:	٢٧
الاعتراض الثّالث:	٢٧
الاعتراض الرابع:	٣٠
كلام مع جميع هذه الاعتراضات:	٣٠
أمّا الاعتراض الأول، فمردودٌ بالقول:	٣٠
وأمّا الردّ على الاعتراض الثاني، فهو:	٣١
وأمّا الاعتراض الثالث، فالردّ عليه هو:	٣٢
وأمّا الاعتراض الرّابع، فيردّ عليه:	٣٣
الجهة الثانية:	٣٤
وأمّا القرن السادس الهجري :	٣٦

الموضوع	الصفحة
المحطّة الأولى:	٣٦
المحطّة الثانية:	٣٧
الجهة الأولى:	٣٨
الجهة الثانية:	٣٨
المحطّة الثالثة:	٣٩
وأمّا الكلام في القرن السابع الهجري:	٤١
وأمّا الكلام في القرن الثامن الهجري:	٤١
وأمّا الكلام في القرن التاسع الهجري:	٤٣
وأمّا الكلام في القرن العاشر الهجري:	٤٣
وأمّا الكلام في القرن الحادي عشر الهجري:	٤٣
وأمّا الكلام في القرن الثاني عشر الهجري:	٤٨
وأمّا الكلام في القرن الثالث عشر الهجري:	٤٩
وأمّا في القرن الرابع عشر الهجري:	٤٩
وأمّا في القرن الخامس عشر الهجري:	٥٠
اولاً:	٥٥
ثانياً:	٥٥
ثالثاً:	٥٥
رابعاً:	٥٦

الموضوع	الصفحة
خامساً:	٥٦
سادساً:	٥٧
سابعاً:	٥٧
ثامناً:	٥٧
تاسعاً:	٥٧
الكلام في الطرق إلى التفسير	٦٠
الطريق الأول:	٦٠
أولاً: النّسخة (أ):	٦٠
ثانياً: النسخة (ب):	٦١
ثالثاً: النّسخة (د):	٦١
رابعاً: نسخة (ط):	٦٢
خامساً: نسخة (ق):	٦٢
سادساً:نسخة (و):	٦٣
وسلسلة السند تضمُّ سبعة رجالٍ:	٦٥
الأمر الأول:	٦٦
الأمر الثاني:	٦٦
الوجه الأول:	٦٩

الموضوع	الصفحة
الوجه الثاني:	٧٠
الوجه الثالث:	٧٠
أمّا الوجه الأول:	٧٠
وأمّا الوجه الثّاني:	٧١
وأمّا الوجه الثالث:	٧١
الطريق الثاني :	٧٦
سابعاً: النسخة (س):	٧٦
ثامناً: النسخة (ص):	٧٧
أولاً:	٨٢
ثانياً:	٨٣
الأول:	٨٣
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٢٧